الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية _ دراسة ميدانية على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات

إعـــداد الطـــالب(ة):

▪ **رياض بوخالفة**

إشراف الأستـــاذ(ة):

▪ **عبد المنعم بن فرحات**

السنة الجامعية : 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والشكر لله تعالى، الذي أعانني على إنجاز هذا العمل عسى أن ينفعنا جميعا.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف بن فرحات عبد المنعم الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

وتحية عرفان وتقدير إلى كل من الأستاذ قريشي محمد، والأستاذة خان أحلام، وباقي الأساتذة الذين منحو لي يد المساعدة في إتمام هذه المذكرة.

{ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود، إلى من حملتني كرهاً ووضعتني كرهاً،إلى من سهرت وتعبت لراحتي، إلى من فرحت لفرحتي وحزنت لحزني.

إلى أمي أمي أمي.

إلى من أنار لي درب الحياة وكان السبب في وصولي إلى ماوصلت إليه، إلى من ضحى وكافح لأجلي، إلى من علمني أن الصبر على الأشياء سبيل الظفر بها.

إلى أبي أبي أبي.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء.

إلى كل الأصدقاء الذين تعرفت عليهم في الحياة الجامعية وغيرها.

رياض

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة تبيين دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية، وهذا من خلال الاعتماد على بيانات ثانوية من كتب ومراجع ودراسات سابقة حول حوكمة الشركات، بالإضافة إلى مصداقية التقارير المالية، وبيانات أولية تمثلت في استبيان قام بدراسة آراء الإداريين والموظفين بمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _وسط _ بسكرة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين بعض مبادئ حوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية، ومن أهم الإقتراحات المقترحة في هذا البحث هو أن تطبيق مبادئ الحوكمة تلعب دور كبير في الوصول إلى معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مصداقية التقارير المالية، الإفصاح المالي، الشفافية.

Summary of the Study

This study shows the role of the application of the principles of corporate governance in the credibility of financial reports , and this by relying on secondary data from books and references and previous studies on corporate governance , as well as the credibility of financial reports , and preliminary data represented in the questionnaire has studied the views of administrators and staff Directorate of the distribution of electricity and gas regional (Sonelgaz) _ central _ Biskra.

The findings of this study to the existence of a correlation between some of the principles of corporate governance and the credibility of financial reports , and the most important suggestions proposed in this research is that the application of the principles of corporate governance plays a significant role in access to financial information is credible and high quality.

Keywords: corporate governance , credibility of financial reporting , financial disclosure , transparency.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	I
شكر وتقدير	II
الإهداء	III
ملخص الدراسة	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول والأشكال	IX
قائمة المختصرات	XII
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	03
1. نشأة وتطور حوكمة الشركات	03
2. حوكمة الشركات المفاهيم والأبعاد	05
3. أهمية وأهداف وخصائص حوكمة الشركات	08
المبحث الثاني: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات	12
1. مبادئ حوكمة الشركات	12
2. حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	16
3. محددات حوكمة الشركات	17
4. نظريات وآليات وتجارب حوكمة الشركات	18
المبحث الثالث: مصداقية التقارير المالية	41
1. مفهوم مصداقية التقارير المالية	41
2. خصائص مصداقية التقارير المالية	42
3. معايير مصداقية التقارير المالية	44

4. العوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: مبادئ حوكمة الشركات كآلية لتحقيق مصداقية التقارير المالية	48
تمهيد	49
المبحث الأول: معلومات القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	50
1. حوكمة الشركات والقوائم المالية	50
2. علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية	58
3. العلاقة بين التقرير المالي وحوكمة الشركات	58
4. العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح عن التقارير المالية	59
المبحث الثاني: علاقة وإنعكاسات مبادئ حوكمة الشركات بمصداقية التقارير المالية	61
1. علاقة مبادئ الحوكمة بمصداقية التقارير المالية	61
2. انعكاسات مبادئ الحوكمة على مصداقية التقارير المالية	62
3. تنوع الجهات المستفيدة من مصداقية التقارير المالية	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	67
تمهيد	68
المبحث الأول: الإطار المكاني والزماني للدراسة	69
1. تقييم عام لمؤسسة سونلغاز	69
2. نشاط المؤسسة	70
3. الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة	70
4. المهام الموكلة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة	76
5. الإطار الزماني للدراسة	76
المبحث الثاني: منهجية الدراسة	77
1. بيانات الدراسة	77
2. مجتمع وعينة الدراسة	78
3. أداة الدراسة وتحليل اتجاهات الآراء	81

4.صدق وثبات الاستبيان	96
المبحث الثالث: المعالجات الإحصائية	98
1.اختبار التوزيع الطبيعي	98
2.اختبار فرضيات الدراسة	99
خلاصة الفصل	106
الخاتمة	108
قائمة المراجع	113
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 (1)	آليات حوكمة الشركات	30 - 29
3 (2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	78
3 (3)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	79
3 (4)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	79
3 (5)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	80
3 (6)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	81
3 (7)	مقياس الإجابة على الفقرات(مقياس ليكارت الخماسي)	82
3 (8)	تحليل آراء فقرات الجزء الأول: وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات	83 - 82
3 (9)	تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	85 - 84
3 (10)	تحليل آراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة	87 - 86
3 (11)	تحليل آراء فقرات الجزء الرابع: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين	89 - 88
3 (12)	تحليل آراء فقرات الجزء الخامس: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	91 - 90
3 (13)	تحليل آراء فقرات الجزء السادس: توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات	93 - 92
3 (14)	تحليل آراء فقرات المحور الثاني: التقارير المالية	95 - 94
3 (15)	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	97
3 (16)	اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov – Smirnov)	99 - 98
3 (17)	معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية(سونلغاز) _ وسط_ بسكرة	100

3 (18)	معامل الارتباط بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.	101
3 (19)	معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة	102
3 (20)	معامل الارتباط بين توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط_ بسكرة	103
3 (21)	معامل الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط_ بسكرة	104
3 (22)	معامل الارتباط بين مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة	105

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 (1)	خصائص حوكمة الشركات	11
1 (2)	يوضح مبادئ الحوكمة المؤسسية	15
1 (3)	ركائز حوكمة الشركات	16
1 (4)	آليات حوكمة الشركات	28
2 (5)	علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين	64
3 (6)	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة	75

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى بالغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
WB	البنك الدولي	World Bank
OCED	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation For Economico And Coopération
IIA	معهد المدققين الداخليين	Institute of Internal Auditors
BIS	بنك التسويات الدولي	Bank for International Settlements
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية	International Organization of Securities Commissions
TCE	علم إقتصاد تكاليف الصفقات	Economics transaction costs
AICPA	مكتب التدقيق العام والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونية	Audit Office and the General Synod of the American legal Accountants
GCGF	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات	Global Forum for Corporate Governance
CARE	دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات	Department of Labor and thinking for projects
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	Financial Accounting Standards Board American
SPA	مؤسسة ذات أسهم	Institution of shares

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملاحق
01	قائمة استبيان
02	قائمة بأسماء المحكمين

مقدمـــة

عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــامـــــــــــــــــــــــــــــــــة

تمهيد:

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير في السنوات الأخيرة لدى المؤسسات والمنظمات الإقليمية الدولية التي حرصت على تطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات من خلال تقديم الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما أدى إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات.

وقد زادت الحاجة إلى هذه المبادئ الرشيدة والأخلاقية التي تهدف إلى تهذيب السلوك الانتهازي لدى بعض الأفراد والمنظمات، والذي أدى إلى العديد من الأزمات المالية المتكررة مثل أزمة الأسواق المالية في آسيا سنة 1997 بالإضافة إلى قضايا الفساد والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات منها شركة إنرون Enron وشركة وورلدكوم Worldcom سنة 2001 والتي بينت التقارير المالية لديهما أنهما لا تعبران عن الموقف الحقيقي لتلك الشركات، وهذا بسبب تواطأ هذه الشركات، وانتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة بين الإدارة ومراجعي الحسابات لعدم تأكيدهم على صحة القوائم المالية، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية مما أدى إلى ضياع مصالح العديد من الأطراف الأخرى كالعمال والزبائن والممولون.

وقد تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة كنتيجة منطقية بعد هذه الأزمات كما دعم ذلك كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة مما زاد في صعوبة رقابة المساهمين على الإدارة، وهو الأمر الذي أدى بالمدراء إلى تحقيق أهدافهم الخاصة وأهداف كبار المساهمين وتهميش باقي أصحاب المصالح الأخرى كالمساهمين الصغار والعمال والزبائن والبنوك والمجتمع والدولة التي تعمل فيها الشركة وغيرهم ممن له مصلحة داخل الشركة.

وأمام هذا الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات واعتبارها كأداة أساسية في تحقق الشفافية والأداء المتكامل تنظيمياً ومالياً، وفي ظل تعدد المؤسسات وتنوع أنشطتها والقواعد التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة، واعتماداً على التبادل الحر في الأسواق المالية كمجال خصب للتعاملات المالية المختلفة، يصبح من الأهمية

التأكد من مصداقية التقارير المالية التي تقدمها هذه المؤسسات لاستبيان حقيقتها ووضعها وقيمتها الاقتصادية وانطلاقا من الدراسة التطبيقية على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة _ فإن الطالب الباحث يطرح التساؤل التالي:

_ ماهو دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية؟

التسؤلات الفرعية:

1. ما دور مبدأ وجود أساس (محكم وفعال لحوكمة الشركات) في مصداقية التقارير المالية.
2. ما دور تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح) في ممارسة الرقابة في مصداقية التقارير المالية.
3. ما دور تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) في مصداقية التقارير المالية.
4. ما مساهمة دور تطبيق مبدأ(حماية المساهمين والمستثمرين) في مصداقية التقارير المالية.
5. ما دور تطبيق مبدأ (المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) في مصداقية التقارير المالية.
6. ما دور تطبيق مبدأ (مسؤوليات مجلس الإدارة) في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

فرضيات الدراسة:

في إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال للحوكمة ودورها في مصداقية التقارير المالية.
2. توجد علاقة ارتباطيه بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية.
3. لا توجد علاقة ارتباطيه بين مقومات الإفصاح والشفافية و مصداقية التقارير المالية .
4. توجد علاقة ارتباطيه بين توفر حماية المساهمين والمستثمرين و مصداقية التقارير المالية .
5. لا لمقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين علاقة ارتباطيه في مصداقية التقارير المالية.

6. لا توجد علاقة ارتباطيه بين مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة و مصداقية التقارير المالية.

حدود ومجال الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود نظرية: تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور حوكمة الشركات كأداة لتحقيق مصداقية التقارير المالية، وعليه فإن الاهتمام الأساسي سوف ينصب حول الحوكمة على المستوى الجزئي _ حوكمة الشركات_.

حدود مكانية: سوف تكون الدراسة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة_ وهذا في الفصل التطبيقي.

حدود زمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة 20 – 30 أفريل 2014.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وإلى ما يلي:

1_ الوقوف على المفاهيم والأبعاد الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات.

2_ التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على مصداقية عالية للتقارير المالية وهذا بغرض إعادة الثقة فيها.

3_ محاولة التعرف على انعكاسات مصداقية التقارير المالية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على جميع الأطراف الطالبة لهاته التقارير من (مساهمين، ومستثمرين، ومصلحة الضرائب، والشركاء والبنوك وغيرهم...).

4_ التعرف على واقع الحوكمة في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الاستفادة منها ومساعدتها على توفير بيئة أعمال تتسم بشفافية والمصداقية، وتساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة وبالإضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وسم القدرات التنافسية للشركات، وتوضح أيضاً أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذو الحقوق في الشركة.

منهجية الدراسة:

❖ المنهج المستخدم: تحقيقاً لأهداف البحث ووصول لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح دور مبادئ الحوكمة في مصداقية التقارير المالية ومن اجل معالجة مشكلة البحث اعتمدا على المنهج العلمي التالي:

المنهج الإحصائي الاستدلالي: من خلال استخدام بعض الأدوات الإحصائية بغرض دراسة طبيعة العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات من جهة ودور مصداقية التقارير المالية من جهة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظراً لارتباطه بمجال تخصص مالية وحوكمة الشركات.
- ✓ الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من أثار إيجابية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ودعم القدرات التنافسية للشركات والمؤسسات الوطنية.
- ✓ رصد وتشخيص مصداقية التقارير المالية وما لها من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني كما تخدم جميع أصحاب المصالح للشركات الوطنية حيث يتم الاعتماد على القوائم المالية للشركات.
- ✓ إيجاد السبل لتحقيق مصداقية التقارير المالية وهذا خلال تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتفعيلها من خلال إيجاد دليل لحوكمة الشركات.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:

ويشمل المبادئ السة التالية لحوكمة الشركات وهي كما يلي:

1ـــــ وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات.

2ـــــ حماية المساهمين والمستثمرين.

3ـــــ المعاملة العدلة والمتساوية بين جميع المساهمين.

4ـــــ الإفصاح والشفافية.

5ـــــ مسئوليات مجلس الإدارة.

6ـــــ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة.

المتغير التابع:

مصداقية التقارير المالية.

الدراسات السابقة:

1. زلاسي رياض << إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية>>مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2012.

تهدف الدراسة إلى تعزيز الثقة بحوكمة الشركات والاستفادة منها في الحصول على المعلومة المحاسبية ذات الجودة والمصداقية العالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطى للوصول إلى النتائج، ونتج عن الدراسة أنه بتطبيق حوكمة المؤسسات يحقق مزايا مختلفة يمكن ان تحل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومة المحاسبية، وأن هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة المؤسسات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات وأحد أهم الآليات لتطبيق الحوكمة، وفي الوقت نفسه فإن تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق الشفافية.

2. بادن عبد القادر << دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية>> مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، سنة 2008.

تهدف الدراسة إلى أهمية إبراز حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في البنوك بالإضافة إلى التعرف على أبرز النظريات الاقتصادية التي عملت على تفسير سلوك المديرين بالشركات ورد فعل الملاك حول تلك التصرفات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي بالإضافة إلى الأسلوب الاستنباطي للوصول إلى النتائج، ونتج عن الدراسة أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أصدرت مجموعة من المبادئ تخص حوكمة الشركات سنة 2004 والتي تعتبر معايير شاملة تناسب نموذجي الحوكمة في العالم، وأن قلة الشفافية والإفصاح أو اِنعدامه في أماكن وأحيان أخرى وقصور أنظمة الرقابة والإشراف من بين الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة الآسيوية.

3. ماجد إسماعيل أبوحمام << اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية>> مذكرة ماجستير، فلسطين، سنة 2009.

تهدف الدراسة إلى التعرف على اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لسوق فلسطين للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي من اجل وصف وتفسير البيانات واختبار الفرضيات، وهذا للوصول إلى النتائج من بينها على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، وتوفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمر ين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعليه.

4. حمادي نبيل << التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات>> مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، سنة 2007.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف وظائف وأدوار المدقق الخارجي كآلية تسمح بحل المشاكل المرتبطة بعقد الوكالة، والتقليل من فجوة توقعات مستخدمي القوائم المالية للشركة، وإبراز أهمية ودور التدقيق الخارجي لشركات خاصة من خلال إعطاء اعتمادية لقوائمها المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي قصد الوصف وأسلوب دراسة الحالة للوصول إلى النتائج منها أن التدقيق الخارجي هو أحد

الأدوات الضرورية لقيام بيئة أعمال أكثر تنافسية، حيث اكتسب مكانته المستقلة فيها من منفعته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح ذات العلاقة بالشركة، وأن حوكمة الشركات تمثل الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لموارد الشركة ودراستها للمخاطر.

5. عمر على عبد الصمد << دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات >> مذكرة ماجستير، جامعة المدية، سنة 2009.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها، مع التعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والتحليلي بالإضافة إلى أسلوب الاستبيان والمقابلة للوصول إلى النتائج المراد الوصول إليها، ومنها أن أدوات الرقابة داخل المؤسسة تختلف اليوم عما كانت عليه في السابق، وأصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة في المؤسسة، وهذا لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة، وإدراك العديد من ذوي الاهتمام بالمراجعة الداخلية سواءً الممارسين منهم والأكاديميين للدور الحديث الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة والحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع قام الطالب بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، وهذا على النحو التالي:

- الفصل الأول بعنوان" الإطار النظري لحوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية " نشأة وتطور حوكمة الشركات والمفاهيم والأبعاد، الأهمية والأهداف بالإضافة إلى الخصائص ، ثم المبادئ والآليات والمحددات التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وكذلك الأطراف المرتبطة بها ، كما سنقدم مجموعة من التجارب لبعض الدول في مجال حوكمة الشركات وهذا كا متغير أول، أما المتغير الثاني الذي يخص مصداقية التقارير المالية فتم فيه دراسة مفهوم مصداقية التقارير المالية وخصائصها بالإضافة إلى معاييرها والعوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية.

- الفصل الثاني بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات كآلية لتحقيق مصداقية التقارير المالية " ، تم فيه التطرق إلى حوكمة الشركات والقوائم المالية وعلاقة الحوكمة بالقوائم المالية، ثم العلاقة بين التقرير المالي وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في القوائم المالية، وفي الأخير تم دراسة علاقة و إنعكاسات مبادئ الحوكمة بمصداقية التقارير المالية، بالإضافة إلى تنوع الجهات المستفيدة من مصداقية التقارير المالية.
- الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان " الدراسة التطبيقية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة_، وتم فيه التطرق إلى تقييم عام للمؤسسة ثم نشاطها الأساسي، والهيكل التنظيمي لها، والمهام الموكلة لمؤسسة سونلغاز، بالإضافة إلى فترة الدراسة، ثم تم التطرق إلى المنهج المتبع للدراسة (البيانات)، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وتحليل اتجاهات الآراء، وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، وفي الأخير تم اختبار التوزيع الطبيعي واختبار فرضيات الدراسة.

تمهيد:

تعد حوكمة الشركات " Corporate Governance" أحد الموضوعات الهامة التي حظيت باهتمام كبير من طرف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بعد الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية التي حدثت في العديد من الشركات خاصة في الدول المتقدمة، وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة.

وأشار البعض بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، بجانب عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية أي عدم صحة ومصداقية التقارير المالية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية.

وللإلمام أكثر بالموضوع قام الطالب بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات _ في هذا المبحث سيتم التطرق إلى قراءة متأنية لحوكمة الشركات من خلال إبراز نشأتها وتطورها ومفهومها وأبعادها، ثم تحديد أهم أهدافها وأهميتها بالإضافة إلى خصائصها.

المبحث الثاني: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات _ سيتم فيه محاولة التعرف على أهم مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها مع محدداتها، كما تم التطرق إلى بعض نظرياتها وآلياتها وتجارب بعض الدول لحوكمة الشركات.

المبحث الثالث: الإطار النظري لمصداقية التقارير المالية _ سيتم فيه التعرف على مفهوم مصداقية التقارير المالية وخصائصها مع التطرق إلى معاييرها والعوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي وهذا على مستوى الاقتصاد الجزئي، ونظراً لما تشمله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني وجب تنميتها والحفاظ عليها من الانهيار انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة فيها ومعها.

1. نشأة وتطور حوكمة الشركات:

يطلق مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) على مستوى الاقتصاد الجزئي أي الشركات والمؤسسات إذا يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي في عهدته وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً، أطلق عليه القبطان المتحوكم جيدا(good governer).[1]

كما أنه لا توجد ترجمة عربية تنطبق تماما على مصطلح (الحوكمة) كما جاء معناه باللغة الإنجليزية (governance)، مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبنفس الحروف مع التغيير في طريقة لفظها ونطقها. [2] إلا أنه في سنة 2003 أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لمصطلح الحوكمة حيث أكد في بيان له " في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الانجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة أداء القائمين عليها"،

---

[1]ــ محسن أحمد الخضيري،حوكمة الشركات،مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص:07.

[2]ــ المرجع نفسه، ص:30.

واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديداً إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث.[1]

إن التطور الذي طرأ على شكل الشركة وتعدد أصنافها وكبر حجمها خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي أملى على بعضها فصل الملكية على التسيير مما جعل هذا العامل السبب الرئيسي وراء ظهور نظرية الوكالة إذا اقتضى أن توكل إدارتها إلى مديرين محترفين وهذا ما نتج عنه مشكلة علاقات الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في الشركة، ومصدر نظرية الوكالة وما تثيره من تساؤلات يرجع لأعمال آدم سميث، حول عدم فعالية الشركات المساهمة التي يسيرها أعوان غير مالكين الأمر الذي يجعلهم لا يشعرون بالتحفيز في أداء مهامهم بالمستوى المرضي، وكذلك فقد بين كل من Berle و Means سنة 1932 في كتاب بعنوان" the Moderne Corporation And private property " مسألة العلاقة بين المالكين والمسيرين في شركة المساهمة.[2]

وفي المملكة المتحدة كان لبورصة لندن دور في تطوير حوكمة الشركات، حيث أصدرت لجنة كادبوري (Cadbury committee) والتي تم تشكيلها لوضع إطار حوكمة الشركات باسم (cadbury best practice) وهذا سنة 1992 من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 أصدر كل من" New york stock exchange ــNYSE"و"Natsonal Association of securities dealersــ NASD" تقريرهما المعروف باسم"blueribbon report" والذي اهتم بفاعلية دور لجان المراجعة بالشركات في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا المعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002، وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح

[1] ــ حسين عبد الجليل آل عزاوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة إخبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية الدنمارك،2010،ص:08.

[2] ــ عبد الحميد بن الشيخ الحسين، تحليل المنظمات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:17.

المالية لكبريات الشركات الأمريكية في نهاية سنة 2001 وهذا لعدم تكرار ما حدث وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ أتفق عليها في إطار الحوكمة للشركات والمنظمات والمؤسسات.[1]

2.حوكمة الشركات المفاهيم والأبعاد:

1.2ــ مفهوم حوكمة الشركات:

1.1.2: المفهوم اللغوي للحوكمة:

إن مصطلح الحوكمة حديث في اللغة العربية، فبعد عدت محاولات ومشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة الشركات[2]. ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.[3]

2.1.2: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات:

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات، ونظراً لارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهي المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة والفئات المختلفة من أصحاب المصالح.

وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات:[4]

---

[1] ــ نجاة جمعان، حوكمة الشركات(متطلباتها، مبادئها، ونطاق تطبيقها)، كونسبت للاستثمارات الاستثمارية، فيفري،2009،ص:04.

[2] ــ نرمين أبو العطاء، حوكمة الشركات ... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاص، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،2003، ص:02.

[3] ــ عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص:13.

[4] ــ زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة ورقلة، 2012، ص:06.

❖ **تعريف البنك الدولي(WB)**: هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية.

❖ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED)**: تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، ووضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة وبهذا الإجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المؤسسة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء.

❖ **بعض التعريفات الأخرى:**

تعددت التعاريف للحوكمة ومنها:[1]

✓ تعني الحوكمة مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

✓ هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه تتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها.

✓ تنظيم الأنظمة الكفيلة بتجنب الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول.

✓ حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.[2]

✓ وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (ton At. The top) والصادرة عنه بأنها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من

[1] ــ دهيمي جابر وبروش زين الدين، مداخلة بعنوان، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، في الملتقى الوطني حول،"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة، الجزائر،يومي 06ــ07 ماي2012،ص:06.

[2] ــ عزي وآخرون،الحكم الراشد وخوصصة المؤسسات،مجلة العلوم الإنسانية،العدد27، 2006،ص:05.

أجل توفير إشراف على إدارة ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها.[1]

2.2 ــ أبعاد حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة نوردها في العناصر التالية :[2]

❖ **البعد الإشرافي:**

فهذا البعد يتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة.

❖ **البعد الرقابي:**

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلاً عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله.

❖ **البعد الأخلاقي:**

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية مما تشمله من القواعد الأخلاقية، النزاهة، الأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

❖ **الاتصال وحفظ التوازن:**

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة المتمثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة، أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى.

[1] ــ عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة المدية،الجزائر،2008،ص:08.

[2] ــ دهيمي وبروش، مرجع سابق، ص:06 ــ07.

❖ **البعد الإستراتيجي:**

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الإستراتيجي والتطلع إلى المستقبل استناداً إلى دراسة متأنية ومعلومات كافية على أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً إلى معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

❖ **المساءلة:**

ويحدد هذا العنصر الإعلان عن أنشطة وأداء الشركة والغرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة الشركة.

❖ **الإفصاح والشفافية:**

ويتعلق الإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقاً لتوصيات سوق نيو يورك للأوراق المالية.

3 ــ أهمية وأهداف وخصائص حوكمة الشركات:

1.3ــ أهمية حوكمة الشركات:

تنبع أهمية حوكمة الشركات من الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين، وأهمها الأزمة المالية التي ضربت أسواق جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الفشل في كشف التجاوزات التي حدثت في قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولي وأزمة المدخرات والقروض في السوق الأمريكي في الثمانينات.

لقد فتحت العولمة وتحرير أسواق المال العالمية أبوابا جديدة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة، وأصبح لزاما عليهم البحث عن الشركات التي بها هياكل سليمة، والتي تمارس الحوكمة لإدارة الشركة وتسمح لهم بالمشاركة في الإشراف عليها، وهو ما يسمى (بإستراتيجية المشاركة) أي إدماج الأطراف ذات العلاقة بالشركة في إعداد واتخاذ القرارات، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الشفافية والإفصاح يتيحان

لجمهور المستثمرين الحكم بشكل دقيق على مدى تحقيق مصالحهم، ووضع هيكل يسمح بقدر كبير من الشفافية والحرية في ظل سلطة القانون.

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات مما يلي:[1]

- الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة الشركات، واختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين، مساهمين، عمال...الخ).
- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال، أما الدول التي لا تطبق هذه السياسة تخضع أسواقها المالية لسيطرة عدد محدود من المستثمرين، وتصبح قاعدة الملكية للشركات ضيقة جدا وهو ما تعاني منه بورصة الجزائر، كما تساهم الحوكمة في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الخصخصة، وتساعد على تحقيق عائد عال على الأصول المستثمرة.
- مساعدة البلدان التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشي داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام للخصخصة، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء وذلك من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف المشاركة في الشركة وهذا مالا يتحقق إلا من خلال ممارسة سلطة الإدارة أو الحوكمة.
- مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي.
- منع حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.

---

[1] ــ محمد صلاح الدين عبد الباقية، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005،ص:227.

- تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

2.3ــ أهداف حوكمة الشركات

تعمل مبادئ ومعايير حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:[1]

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها.
- تحسين خاصية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العمومية والمنظمات الجماهيرية.
- تحسين عملية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال اِعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات عن الشركات.
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب اِستثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واِستقرار العاملين.

3.3ــ خصائص حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بشركات الأعمال، لذا فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم:[1]

[1]ــ محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص:22ــ23.

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث.
- الاستقلالية: تلافي التأثيرات الغير ضرورية نتيجة للضغوط.
- المساءلة: بمعني إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والأداة التنفيذية.
- المسؤولية: تكون أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة: من خلال احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر للشركة كمواطن صالح.

والشكل التالي يوضح هذه الخصائص:

الشكل رقم 1 (1): خصائص حوكمة الشركات

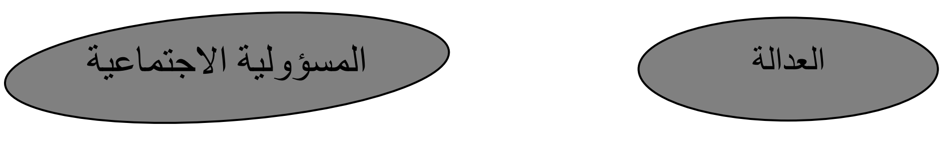

[1] ـــ بهاء الدين سمير علام، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وأدائها المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة،القاهرة، مصر،2008،ص:19.

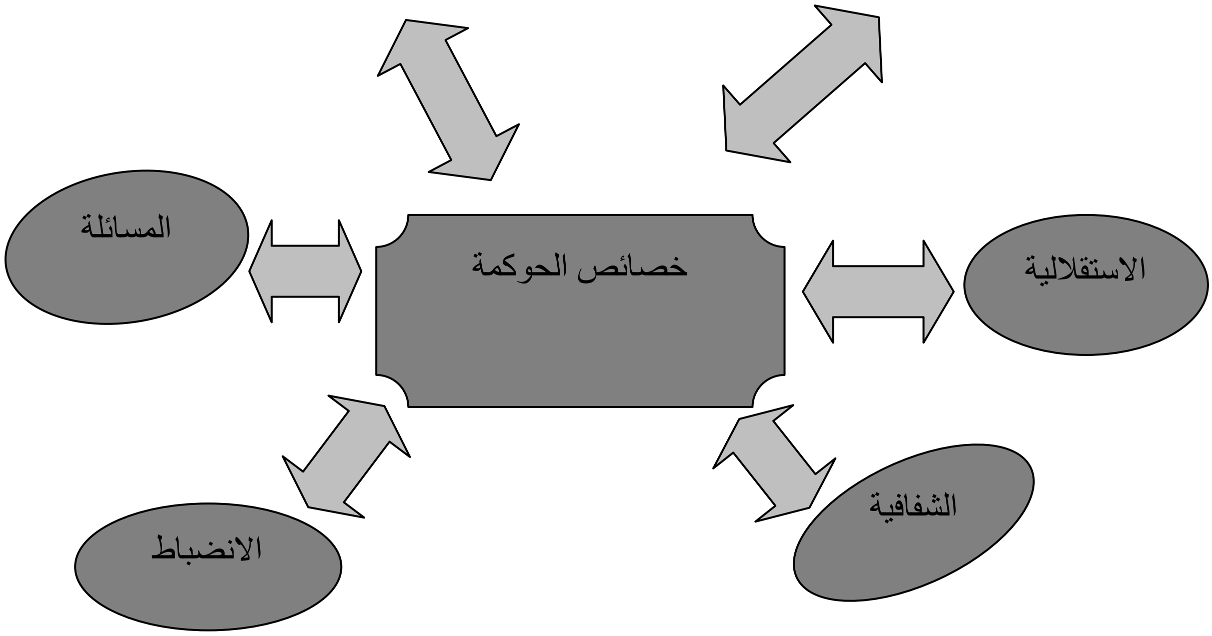

المصدر : من إعداد الطالب

بالاعتماد على : طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، التجارب، تطبيقات الحوكمة) مصر، الدار الجامعية،2005،ص:23.

المبحث الثاني: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات

نظراً للإهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا الموضوع وتحليله ووضع مبادئ محددة وهذا لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.

1ــ مبادئ حوكمة الشركات:

تعد مبادئ الحوكمة بمثابة العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذلك فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation For Economico And Coopération) بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، وكان أكثر هذه المبادئ قبولا واهتمام هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004.

❖ مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD):

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات هو القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. وهناك ستة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة تتعلق بـــ :[1]

مبدأ توافر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

مبدأ حماية حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، إختيار أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.

[1] ــ مركز المشروعات الدولية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات CIPE، القاهرة، مصر،2004،ص:06.

مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، و أن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق أو التلاعب بها أو الحيلولة دون ممارستها وخداع المساهمين.[1]

مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرتبها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة كما يلي:[2]

- ينبغي أن تعمل أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فان أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرص الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقه.
- يجب أن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة بالشركات يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

مبدأ الإفصاح والشفافية :

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، إضافة إلى:[1]

---

[1] CIPE،OECD Principles of Corporate Governance،paris،2004، p:17.

[2]ــ عبد الرزاق الشحادة، وسمير إبراهيم البرغوثي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل العولمة المالية العالمية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة سطيف، 12-20اكتوبر، 2009،ص،ص:10-14.

- يجب أن يشتمل الإفصاح على القوائم المالية، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

أ – النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ب –أهداف الشركة.

ت –حق الأغلبية من حق المساهمة، وحقوق التصويت.

ث –أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

ج –عوامل المخاطرة المنظورة.

ح –المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

- ينبغي إعداد وتدقيق المعلومات، وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات التدقيق.
- يجب الاضطلاع بعملية تدقيق سنوي عن طريق مدقق مستقل خارجي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة :

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم أمام الشركة والمساهمين، وهذا من خلال أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة وهذا على أساس توفير كامل للمعلومات وكذا بنوايا حسنة وبعناية والعمل على تحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة العمل على تحقيق معاملة عادلة تجاه كافة المساهمين، كما على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية: توجيه إستراتيجية الشركة وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية وتحديد أهداف الشركة واختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسين، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المصرفات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار وكذلك أيضا يجب أن يكون مجلس الإدارة قادر على ممارسة التقييم والحكم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة وهذا من خلال تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير

[1] ــ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر،2005،ص:44.

موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بمهام يحتمل وجود تعارض في المصالح بها ومن أمثلة تلك المسؤوليات: ضمان نزاهة القوائم المالية وغير المالية وترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية وتحديد مكافآت مجلس الإدارة، وأيضا عندما يتم إنشاء لجن لمجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد وأن يفصح عن صلاحياتها، وكذلك يجب أن يتوفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار.[1]

والشكل الأتي يوضح هذه المبادئ:

الشكل رقم 1(02): يوضح مبادئ الحوكمة المؤسسية

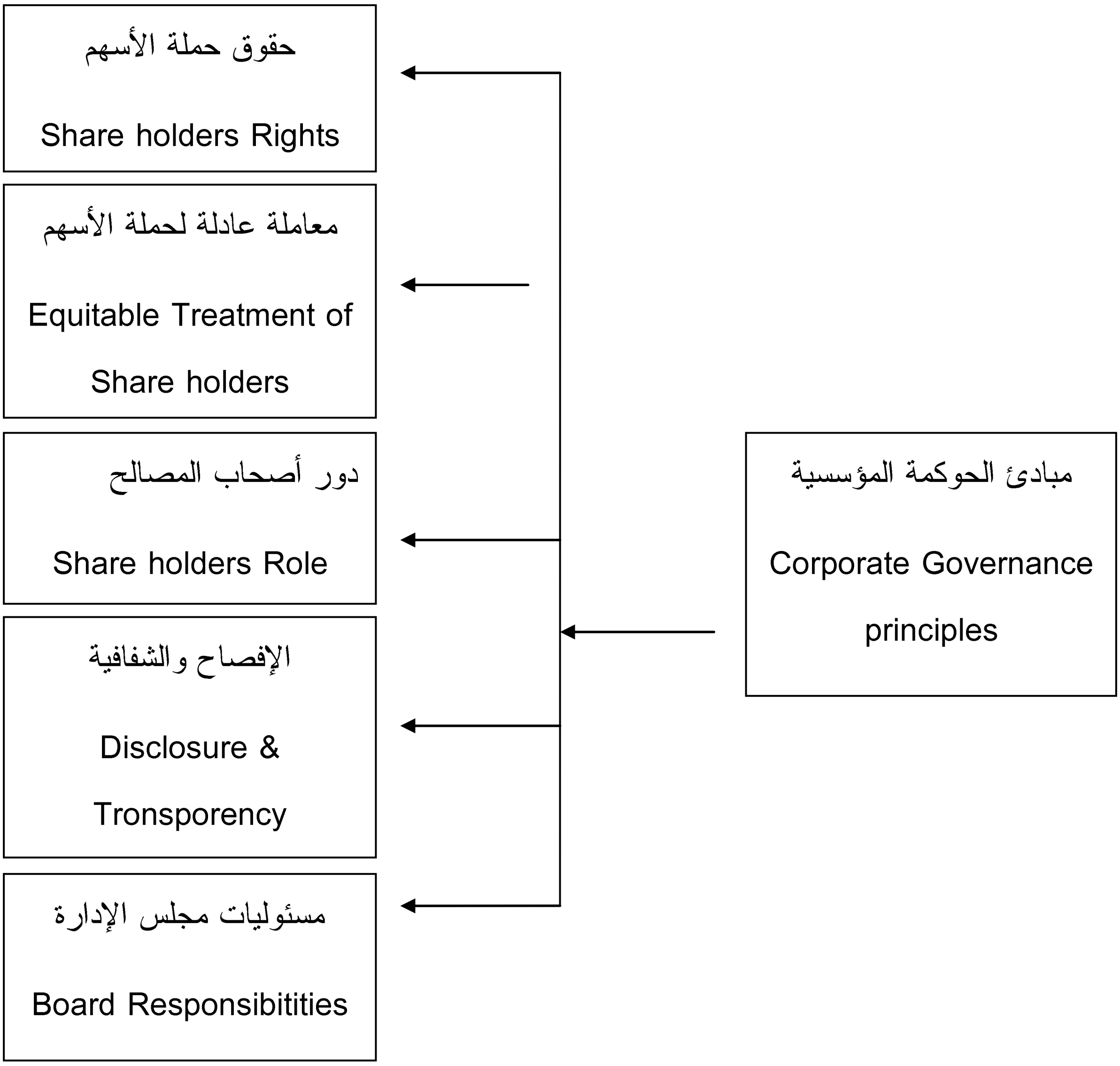

[1] ــ زلاسي رياض، مرجع سابق، ص:14.

المصدر:(OECD Principles and Annotations on Corporate Governance 2004)

WWW.ocd.org

ويتضح من العرض السابق لمبادئ حوكمة الشركات أن هذه الأخيرة ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل الرقم 1 (3): ركائز حوكمة الشركات

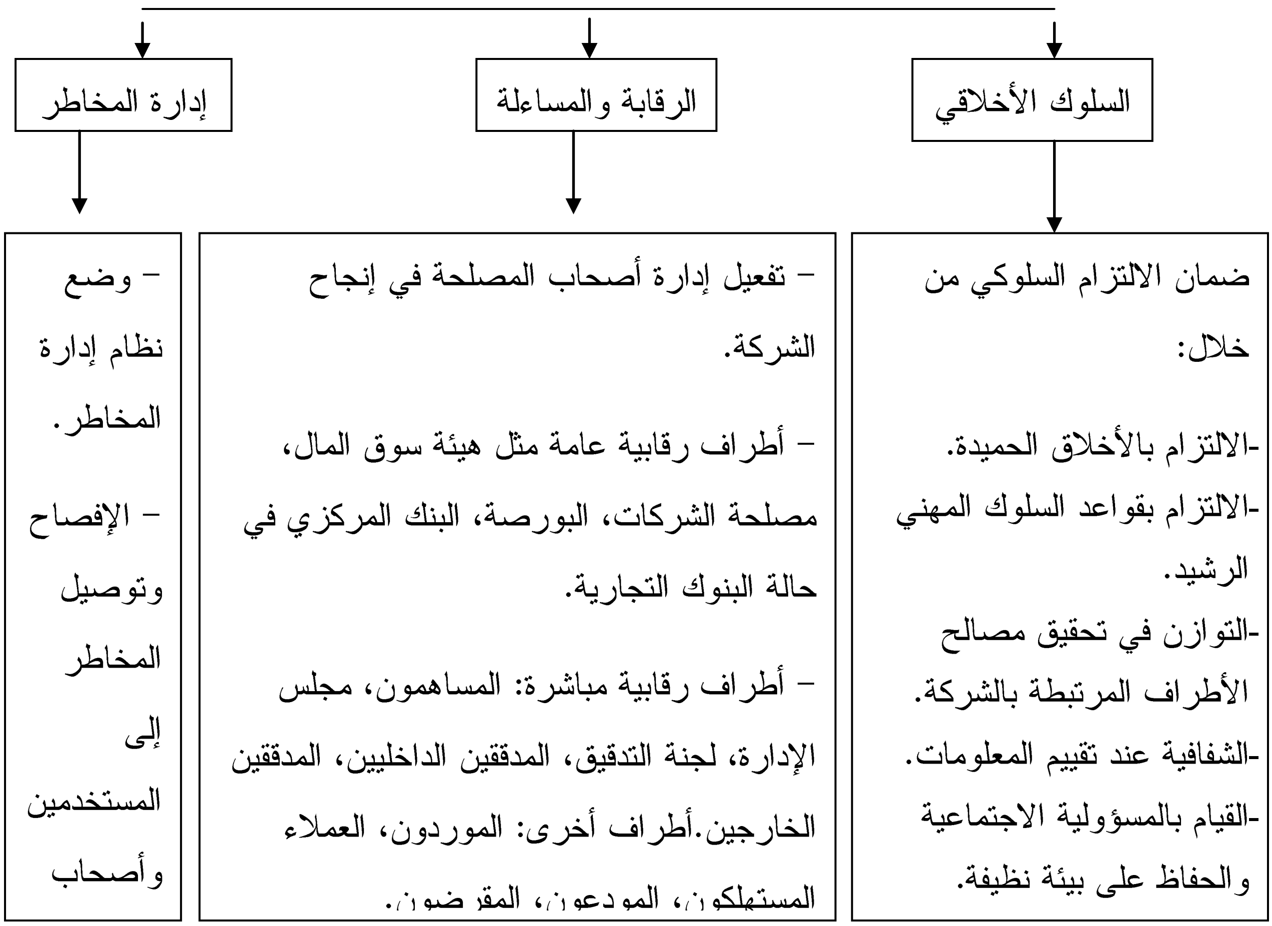

المصدر: حماد، مرجع سابق، ص 47.

2ـــ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد بدرجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:[1]

- المساهمين (Shareholers): هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- مجلس الإدارة (Board of Directors): وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة.
- الإدارة (Management): وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة، وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- أصحاب المصالح (Stockholders): وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

3ـــ محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفي ما يلي نعرض هاتين المجموعتين:[2]

أـــ المحددات الخارجية:

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:

---

[1] ـــ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ـــ دراسة مقارنة ـــ، الدار الجامعية، مصر، 2006،ص ص:17ـــ18.

[2] ـــ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها(مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر)، مجلة للبنك الاستثمار القومي، دار الشروق، القاهرة،2007، ص ص:06ـــ 07.

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

ب- المحددات الداخلية:

هذه المحددات تشمل:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- خلق فرص العمل.

4ــ نظريات وآليات وتجارب حوكمة الشركات

1.4ــ نظريات حوكمة الشركات

حوكمة الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن، وإنما نشأت من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالشركات لتلافي النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين، وطبيعة العلاقة بين

مالك الشركة ومديرها وأهم النظريات التي أدت إلى وجود أهمية الحوكمة بالشركات هي ثلاثة: (نظرية الوكالة، نظرية تكلفة الصفقات، ونظرية تجذر المديرين بالشركة).

نظرية الوكالة:

يمكن شرح وتحليل نظرية الوكالة من خلال ثلاثة عناصر مهمة وهي (علاقة الوكالة، مشكلة الوكالة وأخيراً تكلفة الوكالة):

❖ علاقة الوكالة:

عرف كل من جانسن وماكلين (jensen et mekling) علاقة الوكالة بأنها عقد بين فرد أو مجموعة من أفراد (الأصيل) مع فرد أخر أو مجموعة أفراد (الوكيل) من أجل القيام بإسم الطرف الأول بعمل معين والذي يشمل التعويض باتخاذ القرارات وإعطاء سلطة للوكيل.

وتعمل هذه النظرية على تفسير وشرح كيف يمكن لعمليات الانضباط التي يقوم بها فريق من المديرين المؤهلين للحد من وجود المديرين الأقل فعالية في السوق.

حيث أن طبيعة ومحتوى علاقات الوكالة تحدد نوعين من النماذج التنظيمية ومفهومين مختلفين نحو حوكمة الشركات:[1]

- نموذج المساهمين ويتميز ب:
  - على أنشطة المؤسسة خدمة إرادة المساهمين.
  - هدف المؤسسة هو تعظيم قيمة الأسهم.
- نموذج أصحاب المصالح ويتميز ب:
  - مجموعة أصحاب المصالح لها صلة بأنشطة المؤسسة التي عليها الدفاع عن مصالحهم.
  - ينبغي التكامل بين أساليب الرقابة المفروضة على أنشطة المؤسسة.

[1] ــ بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الشلف،2008،ص ص:14ــ 15.

وفي مجال الوساطة المالية، فإن العلاقة التي تربط بين البنك وزبونه (المودع و المقترض) يمكن تحليلها على أساس أنها علاقة وكالة حسب ديمون (Diamond 1984)، والتي من خلالها يخضع البنك إلى حالتي عدم التأكد التاليتين:[1]

- الاختيار العكسي (selection adverse): حيث أن الأصيل يتلقى معلومات لا تتصل بالوكيل وبصفة عامة، يظهر هذا جلياً عندما يقدم الممضون على العقد بإخفاء عناصر معينة قبل الإمضاء.
- المجازفة المعنوية (alén moral): بعد إبرام العقود فان الوكيل يمكن أن يكون إنتهازي من خلال تراجعه عن شروط العقد المبرم بينه وبين الطرف الآخر.

والمصطلح الأصلي هو المخاطر المعنوية (moral nazard) التي تصاحب تصرفات المديرين، وهي أن يقوم المتعاقدين بنشاط مختلف في الواقع عما تم الالتزام به عن إمضاء العقد.

تظهر مشكلة الاختيار العكسي مثلاً في مجال المحاسبة، عند محاولة الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي، حيث تلجأ الإدارة إلى إختيار الطرق المحاسبية التي تتفق مع مصلحتها الذاتية وغم تعارض ذلك مع مصلحة الملاك.

وهناك ثلاثة أسباب تفسر السلوكيات الناتجة عن علاقات الوكالة بين الملاك (المساهمين) والمديرين وهي:

- صعوبة الرقابة الكاملة على مجهودات الوكلاء.
- التكاليف الناتجة عن إنشاء وتأسيس العقود.
- لا تماثل في المعلومات.

❖ مشكلة الوكالة:

تنشأ مشكلة الوكالة من خلال تعرض الأصيل إلى خسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل، حيث أن هذا الأخير لا يتوفر على أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل الذي يقدم للأصيل معلومات تنتج مشكلة المخاطر المعنوية (moral hazard)، ومشكلة الاختيار العكسي نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الأصيل والوكيل.

---

[1] ـــ المرجع نفسه، ص ص: 15ـــ 16.

وينشأ عن مشكلة الوكالة تضارب في المصالح بين (الملاك والمديرين الأجراء) والتي ينبغي العمل على تخفيضها والتقليل منها، وأهم عناصر تضارب المصالح بين الطرفين نذكر منها:[1]

أ ــ الملاك مقابل الإدارة

ب ــ حملة الأسهم مقابل حملة السندات

ت ــ المساهمون الداخليون مقابل المساهمون الخارجيون

ث ــ الإدارة العليا (الوكيل) مقابل مفتشي الحسابات

❖ **تكلفة الوكالة:**

إذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية، فان عملية الانفصال تلك سوف تتسبب في وجود خلافات مما يؤدي إلى تحمل تكاليف وكالة، وتعمل هذه التكاليف على مراقبة المديرين وضبط تصرفاتهم اللا معقولة والانتهازية أحياناً أخرى، وتقرب التنظيم داخل المؤسسة من الفعالية، وتتمثل تكاليف الوكالة في:[2]

- تكاليف الإشراف: والتي يلتزم بها الأصيل من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المديرين لكشف وإمكانية منع تصرفات في غير مصالحه، مثل تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام، وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.
- تكاليف الالتزام: تتعلق بالوكيل والموجهة لوظيفة تشكيل إنذار ايجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المديرين بهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين.
- الخسائر المتبقية من مصاريف متصلة بالأصيل والوكيل : والناتجة عن التعارض المستمر للمصالح بين المتعاقدين في علاقة الوكالة، كالتخصيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل، والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

[1] ــ بادن عبد القادر، المرجع السابق، ص ص:16ــ20.

[2] ــ المرجع السابق، ص:23ــ 24.

نظرية تكلفة الصفقات

النظرية الحديثة لتأريخ المنشأة حسب كوز (COASE) سنة 1973 هي أن المنشأة موجودة كبديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة، فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتفاوض والتعاقد والتنسيق وأداء الحقوق والواجبات في إطار مجموعة من العقود، يمكن تخفيضها من خلال إنشاء المنشأة التي تعمل بمثابة وسيط بين، المستهلك ومورد المداخلات. وبالتركيز على فكرة كوز (COASE) فان تكاليف الصفقات تعتبر تفسير لوجود المنشأة، فإن تكاليف الصفقات تعتبر تفسير على أن علاقات العمل هي من تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل، المكافآت، الترقية، مراقبة وتقييم الأداء.

تعتبر نظرية كوز (COASE) من النظريات الأولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرقت إليها: "لو كان يمكن جمع كل المشاركين في الاقتصاد معا وتم تعيين حقوق الملكية الأولية الخاصة بكل الوحدات ذات قيمة اِقتصاديًا بين هؤلاء المشاركين، ولو كانوا يستطيعون عقد اِتفاقيات محددة تمامًا وبدقة وملزمة تمامًا بدون تكلفة، لكان يتوجب بالتالي أن يكون الناتج خطة اِقتصادية فعالة، تاركين فقط تقسيم المنافع المكتسبة أو الغنائم يتحدد بالقوى التفاوضية للمشاركين"، وأطلق على أسباب إخفاق هذه النظرية في العلاقات الاقتصادية تعبير تكلفة الصفقة. وبشكل عام وواسع، فأي شيء يمنع أو يعيق تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اِقتصادية هو تكلفة صفقة وتعتبر أعمال وليام سون (WILLIAMSON) في سنة 1985 قد شكلت فهمًا جيدا لهذه التكاليف .

من بين الشروط والمسّلمات الخاصة بإطار تكلفة الصفقات نذكر :[1]

أ ــ العقد باعتباره التحليل: في علم اِقتصاد تكاليف الصفقات (TCE)، فان الوحدة الأساسية للتحليل هي العقد أو صفقة فردية بين طرفين في علاقة اقتصادية، حيث أن أطراف العقد تملك درجات متفاوتة من الحوافز الطبيعية الطوعية لتلبية شروط وعودهم المتبادلة، فوكالة تنفيذ العقد التي هي المؤسسة القانونية التي تحكم العقد تواجه صعوبات التحّقق مما إذا كانت الأطراف تلبي شروط العقد.

ب ــ وضع العقود موضع التنفيذ: قد يكون ممكناً تنظيم حوافز الحاكمين بطريقة ما، بحيث سيجدون أن من مصلحتهم الخاصة أن يظلوا محبين للمصلحة العامة بشكل معقول، ولقد فحص ما ك جير وأول سون

[1] ــ بادن عبد القادر، المرجع السابق، ص ص: 25ــ 27.

(GUIRE et OLSON. MC) سنة 1995، أداء ترتيبات إدارة بديلة من وجهة النظر هذه، وبينا أن الحاكمين الذين يملكون مصلحة مستقرة وكبيرة بشكل كافٍ في الاقتصاد، يتصرفون بطرق تنسجم بشكل ملحوظ مع مصالح المحكومين. في الواقع، توجد علاقة اِقتصادية واحدة مماثلة بشكل أقرب للعقد السياسي وبالتحديد العقد ما بين مالكي الحصص في منشأة ومد رائها أو مجلس المديرين.

ت ــ هياكل الإدارة: ينظر علم اِقتصاد تكاليف الصفقات (TCE) إلى المنشآت باعتبارها هياكل إدارة(هياكل الحوكمة)عوضًا عن نظرة الفكرة النيوكلاسيكية التي تعتبرها دوال إنتاج، ومن وجهة نظر (TCE) فان الدرجة المتفاوتة لطابع عدم الاسترداد (sunkenness) لمداخلات العملية الإنتاجية، سيؤثر على سلوك المالكين لها، حيث سيكون للبنى التنظيمية ولبنى الإدارة في المنشآت تأثير مهم على ما تقوم به. تتميز الإدارة بعلاقات وكالة متنوعة، حيث أن الفكرة تتمثل في أن مصالح الأطراف في صفقة تكون على الأقل جزئيًا في تضارب ويملك الوكيل بعض الميزة في معلومات أو فعل معين مقارنة مع الشخص الأصيل.

هناك بعض الأشكال المهمة لتكاليف الصفقات وهي:[1]

أ ــ اِنضغاط المعلومات: أدخل هذا المصطلح من طرف وليام سون (WILLIAMSON)، بهدف التعبير عن كل جوانب المعلومات المحدودة وغير المتماثلة، إضافة إلى تكاليف البحث عنها، وفي السوق المالي تتكون هذه التكاليف بالنسبة للمقرض من عمليات تجميع المعلومات حول خصائص ومخاطر الأصول المالية المطروحة للاكتتاب و التداول.

ب ــ الانتهازية: في علم اِقتصاد تكاليف الصفقات، عندما تكون أفعال الوكلاء غير قابلة للملاحظة فإنها تخضع لمخاطر معنوية (moral hazard)، ويتطلب السيطرة عليها الحاجة إلى آليات ملائمة، ما قبل وقوع الحدث (خطط مراقبة وعقود مبنية على الحوافز) وإلى آليات ما بعد الحدث (التدقيق والعقوبات).

ت ــ تكاليف التحفيز: والتي من ضمنها تكاليف الالتزام غير التام، بمعنى عدم قدرة أطراف الصفقات على مسك وإنجاز متطلبات الصفقة وعدم القدرة كذلك على اِحترام اِلتزاماتهم.

يطرح كذلك مشكل الاختيار العكسي أو ما يسمى بالمعلومات الخفية في نظرية تكاليف الصفقات، وهذا عند القيام بعملية تحرير وكتابة العقود أي عندما يتم عرض معلومات أقل حول شروط إبرام الصفقات.

[1] ــ المرجع نفسه، ص: 28.

نظرية التجذر

تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق اللاوساطة (الأسواق المالية)، هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:

- ✓ سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك.
- ✓ سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

تفترض نظرية التجذر، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون اِستراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمنظمة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمنظمة، حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة خاصة والذين يمكنهم اِستعمال موارد المؤسسة من أجل التجذر والرفع من قدراتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط الحماية أثناء العمل والمكافآت).

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء) ، وكمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية، حيث عرف كل من(أليكساندر و بيكيرو PEQUEROT et ALEXANDRE) سنة2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحييد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء المنشأة، عملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية المؤسسة.[1]

هناك ثلاثة معايير لتصنيف تجذر المديرين وهي :[2]

---

[1]ــ بادن عبد القادر،المرجع السابق،ص:28.

[2]ــ المرجع نفسه، ص: 29.

أ ــ التجذر والفعالية صنف جيرارد شارو (G.CHARREAUX) إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى:

- التجذر المقابل للفعالية: ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم إستراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين.
- التجذر المطابق للفعالية: والذي يمر من طريق الاستثمارات التي تخص المديرين.

ب ــ التجذر التنظيمي والسوقي: أقّر كوماز (P.Y.GOMEZ1996) بوجود صيغتين من هذا المعيار:

- التجذر التنظيمي: ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا، ويمكّنهم ذلك من وضع سياسة أجور مقبولة للمستخدمين.
- التجذر السوقي: ويعتبر أسلوب آخر لانتهازية المديرين من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة.

ت ــ إستراتيجية التلاعب والتحييد:

-إستراتيجية التلاعب، والتي يعدها المديرون بهدف الرفع وإستغلال عدم تماثل المعلومات التي تميز العلاقة بين المديرين وباقي شركاء المنشأة.

-إستراتيجية التحييد، وتركز على منطق العدول الناتج إما عن ضياع المزايا وإما عن ظهور تكاليف محظورة وغير مسموح بها، وتحتاج هذه الإستراتيجية إلى رقابة داخلية تفرض من قبل مجلس الإدارة، باقي أعضاء المجلس والأجراء.

2.4ــ آليات حوكمة الشركات

أ -مفهوم آليات حوكمة الشركات:

تعددت تعاريف آليات حوكمة الشركات ومن بين هذه التعاريف نذكر:[1]

[1]ــ بهاء الدين سمير علام، مرجع سابق، ص ص: 41ــ 50.

هي الطرق والأساليب التي تستخدم لتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم.

هي مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة لحل مشاكل حوكمة الشركة، ويتوقف استخدام هذه الطرق والأساليب على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة.

هناك العديد من الأهداف لآليات الحوكمة منها التأكد من عدم انتهاك حقوق الأقلية من حملة السهم ومراقبة أداء المديرين، واستبدالهم في حالة عدم أدائهم بشكل جيد، كما تأثر آليات حوكمة الشركات مستوى إفصاح الإدارة عن المعلومات لحملة السهم، فهذه الآليات تكفل عن عدم الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات غير صحيحة، وأخيرا تكفل آليات حوكمة الشركات الحصول المستثمرين على عوائد مناسبة لاستثماراتهم.

أشار التراث الأدبي لحوكمة الشركات إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق حوكمة الشركات بالشكل الذي يلاءم ظروف الشركات، وبيئة العمل الخاصة بها، وكذلك نظام حوكمة الشركات المطبق داخل البلد، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال الحوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين:

- آليات داخلية لحوكمة الشركات.
- آليات خارجية لحوكمة الشركات.

ومع ذلك توجد اختلافات بينهم فيما يتعلق بمحتوى كل فئة، ومدى كفاءة هذه الآليات بينما أشار (jensen،1993) إلى وجود أربع آليات لحوكمة الشركات وهي:

- أسواق رأس المال.
- النظم القانونية والسياسية.
- المنتج وعامل السوق.
- نظم الرقابة الداخلية والتي تخضع لإشراف مجلس الإدارة.

بينما أشار (أشار shlifer et vishny،1997) إلى عقود الحوافز، والحماية القانونية للمستثمرين من التصرفات الشخصية للإدارة، وأخيرا الملكية بواسطة كبار المستثمرين كآليات لحوكمة الشركات.

أما (Denis،2001) فأشار إلى أن آليات حوكمة الشركات أربع آليات وهي:

- الآليات القانونية والتشريعية.
- الآليات الرقابة الداخلية مثل مجلس الإدارة، ملكية المديرين التنفيذيين لجزء من أسهم الشركة ، نظم التعويض المادي للتنفيذيين، الاعتماد على الديون، وكذالك الملكية بواسطة كبار المستثمرين.
- آليات الرقابة الخارجية.
- المنافسة السوقية لمنتجات الشركة.

أشار (Denis et Mcconnell،2003) إلى أن آليات حوكمة الشركات يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتحتوي على:

- مجلس الإدارة.
- هيكل الملكية.

ب- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات وتحتوي على:

- النظم القانونية.
- السوق كأحد الآليات الرقابة على الشركات.

أما (Gillan،2006) فقد قام بمسح لتراث الأدبي لحوكمة الشركات، واستعراض الآليات المختلفة التي تناولها الباحثين في مجال حوكمة الشركات، وأشار إلى آليات حوكمة الشركات يمكن تصنيفها إلى:

أ ــ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتحتوي على العناصر التالية:

- مجلس الإدارة
- الحوافز الإدارية.
- هيكل رأس المال.
- القانون الأساسي، واللائحة الداخلية.
- الآليات الداخلية للرقابة.

ب ــ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات وتحتوي على العناصر التالية:

- الهيئات القانونية، والمالية والمحاسبية.
- القوانين والتشريعات المطبقة.
- الأسواق تحتوي على (سوق منتجات الشركة، سوق رأس المال، سوق قوة العمل، السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات).
- الجهات الخارجية للإشراف والرقابة.
- المعلومات التي يوفرها سوق رأس المال وتحليلها.

ويوضح (Gillan،2006) ذالك في الشكل التالي:

الشكل رقم 1(04): آليات حوكمة الشركات

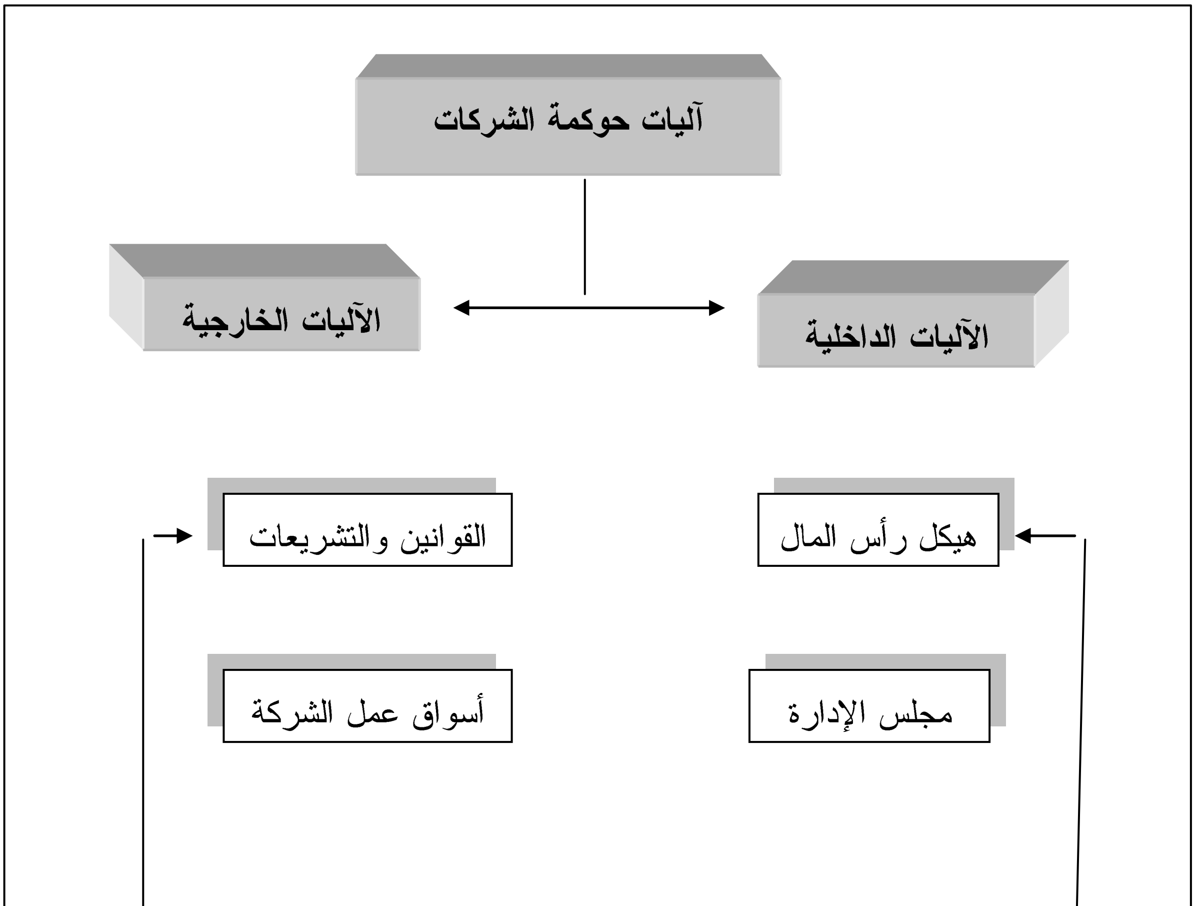

المصدر: بهاء الدين سميرعلام، مرجع سابق، ص:43.

ويوضح الجدول التالي آليات حوكمة الشركات من وجهة نظر العديد من الكتاب:[1]

الجدول رقم1 (1): آليات حوكمة الشركات

الباحث	الآليات
Jensen،1993	1 أسواق رأس المال. 2 النظم القانونية والتشريعية والسياسية. 3 أسواق المنتجات والوساطة التجارية. 4 نظم الرقابة والتي تخضع لإشراف مجلس الإدارة.

[1] المرجع السابق، ص: 45.

Shlifer et Vishny،1997	1 -عقود الحوافز. 2 -الحماية القانونية للمستثمرين ضد التصرفات الشخصية للإدارة. 3 -الملكية بواسطة كبار المستثمرين.
Denis،2001	1 -الآليات القانونية والتنظيمية. 2 -آليات الرقابة الداخلية. 3 -آليات الرقابة الخارجية. 4 -المنافسة السوقية لمنتجات الشركة.
Denis et Mcconnell،2003	1 -الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: ✓ هيكل الملكية. ✓ مجلس الإدارة. 2 -الآليات الخارجية لحوكمة الشركات. ✓ النظام القانوني. ✓ السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات.
Gillan،2006	1 -آليات داخلية لحوكمة الشركات: ✓ مجلس الإدارة. ✓ الحوافز الإدارية. ✓ هيكل رأس المال. ✓ القانون الأساسي، واللائحة الأساسية. ✓ الآليات الداخلية للرقابة. 2 -الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: ✓ الخدمات القانونية، والمالية والمحاسبة. ✓ القوانين والتشريعات المطبقة. ✓ الأسواق وتحتوي على (سوق منتجات الشركة،

	سوق رأس المال، سوق قوة العمل، السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات). ✓ المعلومات التي يوفرها سوق رأس المال، وتحليلها. ✓ الجهات الخارجية للإشراف والرقابة.

المصدر : بهاء الدين سمير علام، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وأدائها المالي، مرجع سابق، ص45.

الآليات الداخلية للحوكمة:

أشار (Denis et Mcconnell، 2003) إلى أن آليات الداخلية لحوكمة الشركات تنقسم إلى:[1]

❖ **مجلس الإدارة :**

ترى دراسة (Stanwick et Stanwick 2002) أن لمجلس الإدارة مجموعة من الأدوار (المسئوليات)التي يقوم بها مع أصحاب المصالح، ويمكن تقسيم هذه الأدوار إلى:

أ- المسئولية القانونية: وتشتمل على:

- رعاية مصالح واهتمامات حملة الأسهم داخل الشركة.

[1] ــ المرجع السابق، ص ص: 41- 50.

- اختيار وتقييم العضو المنتدب، وتقييم الأداء.

ب- مسئوليات توفير الموارد:

وتقوم هذه المسئوليات على نظرية اعتمادية الموارد، فطبقاً لهذه النظرية يعتبر توفير الموارد للشركة من خلال علاقات أعضاء مجلس الإدارة مع المنظمات الأخرى أحد وظائف مجلس الإدارة.

ت - مسئوليات نظرية الوكالة:

وهي تقوم على الرقابة والتحكم في الإدارة إذا لزم الأمر حتى يتم التأكد من أن القرارات الإدارة تتخذ من أجل مصلحة حماية الأسهم، وليست المصالح الشخصية للإدارة العليا.

يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ هذه المسئوليات من خلال تعيين، وفصل، وتقديم التعويض المادي للإدارة التنفيذية، وفصلها في حالة ثبوت تقصير منها، أو ثبوت عدم كفاءتها.

أشار التراث الأدبي لحوكمة الشركات إلى أن مجلس الإدارة يعتبر آلية جيده لحوكمة الشركات، ولكنة في الواقع العملي آلية غير واضحة الدور.

❖ **هيكل الملكية:**

يقصد بهيكل الملكية تحديد من هم أصحاب المال المملوك، وقيمة ونسبة أنصبتهم في الشركة.

أشار (Denis et Mcconnell،2003)إلى أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات الهامة في حكومة الشركات، وأن الفصل الكامل بين الملكية والرقابة في حوكمة الشركات يعتبر شيء نادر الحدوث، فغالبا المتحكمون في المنظمة يكون لهم حصة من الملكية (ملكية الشركات التي يتحكمون فيها)، ويقصد بعضهم قد يكون له الملكية بالكامل، كما أنهم أشاروا أيضا إلى المواقف المختلفة للفئات المسيطرة على الملكية الشركات، وكيفية تأثيرها على إدارة الشركات.

- سيطرة المديرين على ملكية الشركة:

أشار(Denis et Mcconnell،2003) إلى أن التداخل بين الملكية والتحكم يؤدي إلى التقليل التعارض في المصالح (بين الملاك، والمديرين) مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية للشركات، ولكن في الواقع العملي فإن الموقف يختلف تماما، فملكية المديرين لجزء من أسهم الشركة قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التوافق بين مصالح المديرين والملاك، مما ينعكس بشكل ايجابي على أداء الشركات ويؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، ولكن في حالة عدم التوافق، فان ملكية المديرين تمنحهم قدر أكبر من الحرية لتحقيق أهدافهم دون مراعاة لمصالح الملاك، والمعايير الأساسية هنا هي مفاضلة المديرين بين عائد الانحياز لمصلحة الشركة، أو عائد الخندقة الإدارية، وطبيعة الثقافة السائدة والخبرات التراكمية والفوائد المتوقعة عموما، والعواقب الناتجة عن تبنى أي من هذه المواقف.

- الملكية بواسطة مجموعة الملاك المسيطرين:

في حالة الملكية بواسطة مجموعة الملاك المسيطرين، فان هؤلاء الملاك قد يقوموا بالتأثير على الإدارة بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك ككل.

ولكن إذا قامت هذه المجموعة باستغلال الموارد المنظمة لمصالحهم، سوف ينعكس ذلك بشكل سلبي على قيمة المنظمة لكل الملاك سواء كانوا أقلية أو أغلبية.

المعيار أساسي هنا هو مفاضلة مجموعة الملاك المسيطرين بين العائد المتوقع من استغلال قوتهم لمصلحة جميع الملاك، وبين العائد المتوقع من استغلال موارد الشركة لمصلحتهم.

- الملكية بواسطة الأفراد من المستثمرين:

يمكن لحملة الأسهم (ملاك الشركة) التأثير على قرارات الإدارة من خلال الجمعية العمومية، ولكن في حالة ما إذا كانت الملكية موزعة بشكل كبير بمعنى وجود تشتت في الملكية، بحيث أصبح نصيب المالك ضئيل جدا بالنسبة لحجم الشركة، مع عدم دراية هؤلاء المساهمين بحقوقهم وكيفية حماية هذه الحقوق، فإن الحافز والموارد والإمكانيات هؤلاء الأقلية من حملة الأسهم تكون ضئيلة جدا لمراقبة سلوكيات، وقرارات الإدارة، بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بين هؤلاء المساهمين المشتتين للرقابة على هذه السلوكيات والقرارات.

الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

- السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات:[1]

في حالة فشل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (بمعنى وجود فجوة بين القيمة الفعلية للمنظمة والقيمة المتوقعة من قبل الملاك)، و يكون هناك حافز أطراف الفعلية الخارجية لمحاولة الاستحواذ على هذه الشركات.

تدخل أطراف خارجية للتحكم في الشركة سلاح ذو حدين، قد يكون حافزا جيدا لإدارة الشركة للعمل على رفع قيمة الشركة، مما يؤدي إلى انخفاض الفجوة بين القيمة المتوقعة، والقيمة الفعلية للشركة بشكل لا يحفز الأطراف الخارجية لمحاولة السيطرة على المنظمة، وقد يكون سببا لخوف المديرين على مراكزهم، مما يدفعهم إلى إهدار موارد المنظمة في محاولة الاستحواذ على منظمات أخرى عن طريق المبالغة في القيمة الاستحواذ على هذه الشركات بدلا من دفع العائد إلى حملة الأسهم.

- النظام القانوني:

يشير التراث الأدبي لحوكمة الشركات إلى أن النظم القانونية والتشريعات المطبقة لحماية حقوق المستثمرين تعتبر آلية جيدة لحوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي تهدف إلى حماية أموال المستثمرين سواء كانوا مساهمين، أو دائنين من استغلال الإدارة لهذه الأموال، أو استغلال كبار المساهمين لأموال الأقلية من حملة الأسهم، فقد أشار (Jensen ، 1993) إلى أن النظم القانونية والتشريعية تعتبر آلية فعالة لحل مشكل الوكالة بين الإدارة، وحملة الأسهم أما دراسة (Shlifer et Vishny،1997) فقد أشارت إلى أن هذه الآلية من الآليات الأساسية لحوكمة الشركات، حيث يعتبر احد أسباب الاختلاف بين نظم حوكمة الشركات على مستوى العالم والاختلاف في طبيعة الالتزامات القانونية بين المديرين ومقدمي الأموال، بالإضافة إلى اختلاف أسلوب تفسير وتطبيق هذه الالتزامات بواسطة النظم القانونية المطبقة، وأشار (M Klapper et Love،2002) أن وجود نظم قانونية توفر الحماية

[1] ـــ المرجع السابق، ص ص:41- 50.

القانونية للمستثمرين تؤثر بشكل أساسي على أداء الشركات كما أنها تزيد من قوة الشركات في الحصول على التمويل اللازم، وتؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل.

3.4ـ تجارب حوكمة الشركات:

حتى نهاية 1999 كانت 24 دولة قد أصدرت الإجراءات والقواعد الجيدة لإدارة الشركات وهي:

استراليا وبلجيكا، البرازيل، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج، الهند، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، هولندا، البرتغال، سنغافورة، جنوب إفريقيا، أسبانيا، السويد، تايلنديا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وهذا العدد يستثني الدول النامية والدول الصاعدة الأخرى التي توشك على إصدار إجراءات الممارسة الجيدة لقواعد إدارة الشركات أو الدول التي أدخلت تغييرات رئيسية في أطرها التنظيمية والقانونية، وفيما يلي استعراض لقواعد حوكمة الشركات في بعض البلدان المتقدمة كما يلي:

- **حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية**

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ثورة شركات فيما بين سنة 1880 وسنة 1930، كان من نتائجها ظهور شكل من أشكال نظام الملكية يسمى " نظام الغريب على مد الذراع "، إشارة إلى مشاركة مساهمين من أماكن متفرقة في شركة واحدة، ومنذ ذلك الوقت بدأ يظهر النزاع والتعارض في المصالح بين هؤلاء المساهمين ومسيري الشركات بصفة خاصة، وبين المسير وأصحاب المصالح (العمال، الدائنين، الدولة...الخ) بصفة عامة.

ظهرت حوكمة الشركات في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث أصدرت المائدة المستديرة للشركات تقريرا في يناير 1978 بعنوان: " دور وتكوين مجلس إدارة شركة كبيرة مساهمة " وذلك كمحاولة لسن تشريع للحد من عمليات الشراء والاستحواذ العدوانية على الشركات، كما تم تحديد الواجبات الرئيسية للمدير وهي: الإشراف على الإدارة، اختيار وتعاقب أعضاء المجلس، مراجعة إجراءات القواعد الجيدة لإدارة الشركات في مختلف أنحاء العالم، أداء الشركة المالي، وأخيرا ضمان الالتزام بالقانون.

ومنذ ذلك الوقت كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد إجراءات القواعد الجيدة لإدارة الشركات في الولايات المتحدة، بما في ذلك بيان شركة tiaa–cref في سنة (1993) وهو يبين سياسة القواعد والإجراءات الجيدة للحكم ولإدارة الشركات في جميع أنحاء العالم، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[1]

- هيكل إداري يسمح بمحاسبة الشركة أمام مالكيها.
- معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين، وتمكينهم من ممارسة حقوق ملكيتهم لتحقيق مصالحهم الاقتصادية بصفة نزيهة وإفصاح مناسب.
- مراقبة مستقلة على المديرين والمحاسبين (تشمل مدققين مستقلين خارجيين عن الشركة لفحص الميزانيات والتأكد من مناسبتها لأسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة).
- أسواق مفتوحة وذات كفاءة وشفافية تسمح بالرقابة على الشركة.
- اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.
- الإفصاح عن النتائج المالية، نتائج نشاط الشركة والتطورات المادية، عوامل المخاطرة المتوقعة والأمور المتعلقة بقواعد إدارة الشركات بصفة عامة.

وقد قام cal pers اكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا بتعريف قواعد إدارة الشركات على أنها: " العلاقة بين مساهمين ذوي قيمة عالية في تحديد اتجاه أداء الشركات"، وحسب هذا التعريف فإن المساهمون هم حملة الأسهم وإدارة الشركة ومجلس الإدارة، ولكن التعريف لم يذكر أصحاب المصالح الآخرين مثل المجتمع المحلي ومستخدمي الشركة والموردين والعملاء.

وفي أواخر سنة 1989 بدأ صندوق المعاشات العامة في أمريكا بالعمل جنبا إلى جنب مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية لتقوية الإفصاح والتشريعات القانونية المنظمة للعلاقة بين أصحاب المصالح في الشركة. وتشمل المبادئ الرئيسية لقواعد إدارة الشركات التي تم تحديدها من قبل الصندوق في استقلال مجلس إدارة الشركة، عملياته وخصائص مدير الشركة بصفته مسير لها، وحقوق حملة الأسهم.

ومنذ ذلك الحين صدرت عدة تقارير منها تقرير اللجنة الوطنية بشأن الاحتيال والتدليس في التقارير المالية (لجنة تري داوي 1987) وتقوية مهنة (المدقق المستقل). وتقرير مكتب التدقيق العام والمجمع

---

[1] ــ حمادي نبيل، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ،2007،ص:66.

الأمريكي للمحاسبين القانونية (AICPA) من المجلس الاستشاري لاستقلال المحاسبة عام 1994، وتقرير لجنة بلوري بون سنة 1999 لتحسين فاعلية لجان محاسبة الشركات.

وتعتبر السوق الأمريكية حتى الآن ابرز مثال لتطبيق قواعد إدارة الشركات، وعندما يكون المستثمر في الولايات المتحدة غير راضي عن طريقة الإدارة في الشركة فإنه يبيع أسهمه حتى بأقل من سعرها.[1]

حوكمة الشركات في المملكة المتحدة

قبل أن يوشك عقد الثمانينات على الانتهاء انخفض تماما تأثير الرأسمالية الشخصية وملكية الأسرة للشركات، ثم تحولت بريطانيا إلى النمط الأمريكي ونظام قواعد إدارة الشركات والفصل بين ملكية الشركة من جهة وبين السيطرة عليها من جهة أخرى.

وفي سنة 1992 تم نشر تقرير كاد بوري تحت عنوان: " الجوانب المالية لقواعد إدارة الشركات"، الذي احتوى على إجراءات أفضل الممارسات "Best Practice"، وذلك بعد الكساد الذي حدث سنة 1990 ومسلسل حالات فشل الشركات الكبيرة بالإضافة إلى القلق المتزايد من " انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة.

وتشمل المبادئ الأساسية لتقرير كاد بوري ما يلي:

- ضمان استمرار عمليات التدقيق الدورية.
- للمساهمين الحق في ممارسة مسؤولياتهم وعليهم الالتزام بها، ويجب على المالكين مساندة جهـــــود الإدارة لتحقيق النمو على المدى الطويل وأن يتدخلوا عند ظهور المشاكل.
- يجب تشكيل مجلس إدارة الشركة على أساس مؤشرين وهما:
  - الاستقلال عن الإدارة: أي لا يكون مدير تنفيذي كمدير الإنتاج أو التسويق...الخ.
  - القابلية للمساءلة أمام المساهمين.

---

[1] ــ المرجع السابق، ص:67.

- ضرورة خضوع إدارة الشركة للمحاسبة أمام مالكي الشركات كالمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة.

ومن الملامح المميزة لنظام قواعد إدارة الشركات في بريطانيا أنه شديد الشبه بالنظام الأمريكي، فقد طورت الدولتان أسواق المال بشكل جيد، ومعظم الشركات الكبيرة تطرح أسهمها في أسواق الأوراق المالية وتشترك في وجود نظام الملكية المعروف باسم نظام " الغريب على مدى الذراع ". والذي يعني توزيع ملكية الأسهم على عدد كبير من المستثمرين وليست مرتكزة في أيدي المالكين من أفراد الأسرة والبنوك أو الشركات التي تنتمي إليها، كما هو الحال في الشركات الجزائرية.

حوكمة الشركات في فرنسا

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو vienot report، الذي نشر سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس.

وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي:[1]

- يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.
- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.
- على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات.
- يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان تدقيق ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل

[1] ــ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص: 86ــ87.

مع ضرورية استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عـــدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

- لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.
- يجب أن يمتلك المديرون عدد معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.
- لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير vienot هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير vienot أم لا، ولم تكن الشركة مطالبة ببيان إلى مدى يتم تطبيق هذه المبادئ.

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار السيناتور ماريني قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات، وترتب عن ذلك صدور تقرير ماريني في يوليو 1996 الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات، كما يلي:[1]

- يجب أن يكون للشركات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.
- يجب السماح لمجلس بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.
- يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها.
- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من 15يوم.
- السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويـــت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير vienot أو في تقرير ماريني، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، ودخول اليورو، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.

[1] ــ حمادي نبيل، مرجع سابق، ص: 69.

تجربة بعض الدول العربية لحوكمة الشركات:

في سنة 2001 قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين بإجراء دراسة لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وخلص التقرير إلى أهم نقاط القوة والضعف في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات، كما أشار إلى أن مبادئ الحوكمة متواجدة في عدد من القوانين ولوائحها التنفيذية ومن أهمها قانون سوق رأس المال 1992/95 وقانون الشركات 1981/159 وقانون الاستثمار 1997/8 وقانون قطاع الأعمال العام 1991/203 وغيره من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بياناً تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على تنفيذها في أول جانفي 2007، وقد ساعد قواعد نشر الحوكمة والإصلاح في مصر على التغلب على مشكلة القروض المصرفية المتعثرة، كما أدى الالتزام بتلك القواعد إلى انتعاش سوق المال وسوق الأوراق المالية وزيادتها من 33% إلى 95% من إجمالي الناتج المحلي، كما ساعدت بقوة على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر 6 مليار دولار إلى10 مليارات دولار سنة2007.[2]

حوكمة الشركات في الجزائر:

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها. فضلاً عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحوكمة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى

[1] ــ نرمين أبو العطاء،مرجع سابق، ص:07.

[2] ــ أبو دياب نبيل،"أفاق تطوير لائحة الحوكمة في فلسطين"،مداخلة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، سبتمبر،2007، فلسطين، ص:07.

بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) والذي من المنتظر تطبيقه في مطلع عام 2010، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مداولة الحسابات وقواعد تسيرها.

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائرية، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس2009، أعلنت كل من جمعية كير(CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية، وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وسيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام، بفوائد ومزايا حوكمة الشركات والإطار المؤسسي اللازم لها. ويعتمد في إتباع ممارسات حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي، ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي وإتباع الدليل الجزائري الخاص بها.[1]

[1] ــ عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 36.

المبحث الثالث: مصداقية التقارير المالية

تعتبر المصداقية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات المصداقية الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي ومصداقية التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

1. **مفهوم مصداقية التقارير المالية:**

تعني المصداقية في هذا المجال جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات. ويقصد كذلك بمفاهيم مصداقية المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعتبر المصداقية في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام المعلومات من خلال المراحل التالية:

- ✓ حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام(بيانات) تمثل مداخلات النظام المحاسبي.
- ✓ تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.
- ✓ توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.
- ✓ الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها

النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بمصداقية وجودة عالية لمتخذي القرار.[1]

2. خصائص مصداقية التقارير المالية:

تعتمد المصداقية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية ومنها:[2]

الملائمة:

لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها، وتعتبر المعلومات ذات المصداقية العالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملاءمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين لمعاير الملائمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

المصداقية:

تعتبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

الدقة:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت

---

[1] ــ أبو حمام ماجد إسماعيل،آثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في التمويل والمحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2009،ص:54.

[2] ــ المرجع نفسه، ص ص:56ــ 57.

المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب أخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها.

التوقيت المناسب:

يعتبر التوقيت المناسب عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، ويرتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

الفهم والاستيعاب:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوافق إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته، فلهذا يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينه من قدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:

تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غيرة صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فأنها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.

الكفاية:

تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها.

ومما سبق يتضح بأن مصداقية التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

3. معايير مصداقية التقارير المالية:

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theorg التي تحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات المصداقية العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والتوقيت، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأماناتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها وتتحقق مصداقية هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

- **معايير قانونية:**

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير مصداقية التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها.

- **معايير رقابية:**

[1] ــ المرجع السابق، ص ص:58ــ 59.

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العلمية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق مبادئ الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعماليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

- **معاييرمهنية:**

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة

- **معايير فنية:**

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم مصداقية وجودة المعلومات مما يعكس بدوره على مصداقية التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

4. العوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية:

تعتبر مصداقية التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:[1]

[1] ـــ القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان،2000.

- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
- المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية: وتتمثل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة هذا الفصل والخاص بالتأصيل النظري والعملي لحوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية يمكن أن نستنتج أن الاهتمام العالمي بموضوع حوكمة الشركات جاء نتيجة الرغبة في تفادي تكرار حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القران الحالي، وحوكمة الشركات تعتبر مسألة أخلاقية بامتياز حيث ترتبط أساساً بأخلاق القائمين على إدارة المؤسسات الاقتصادية أولاً، وبالتشريعات التي تحكم سلوكياتهم سواء أكانت لوائح داخلية أم البيئة التشريعية العامة، وأن حوكمة الشركات تهدف إلى التقليل من محاولات إغفال المساهمين عن طريق التدخل في طريقة إدارة أموالهم، أو عن طريق إيصال معلومات ذات مصداقية عالية تفيد بعضهم الآخر في عملية اتخاذ القرار ألاستثماري إلا أن حوكمة الشركات وبالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات، وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر.

ومصداقية التقارير المالية الهدف الرئيسي التي تسعى الشركات لتحقيقه، حيث يكون لمصداقية التقارير المالية دور كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين.

تمهيد:

تتولد الثقة في مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية، من خلال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتبنى هذه المصداقية على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات وآليات حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تتضمن المصداقية والموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب، لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

ولاعتبار حوكمة الشركات أداة فعالة لتتأكد من موضوعية التقارير المالية، أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، وكل هذا يؤكد بوجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومصداقية التقارير المالية إذ يتأثر كلاهما بالآخر.

وبغرض فهم ودراسة العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: معلومات القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات – وفيه تم التطرق إلى حوكمة الشركات والقوائم المالية ثم علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية وبالإضافة إلى العلاقة بين التقرير المالي وحوكمة الشركات، وفي الأخير تم التطرق إلى العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح عن التقارير المالية.

المبحث الثاني: علاقة وإنعكاسات مبادئ حوكمة الشركات بمصداقية التقارير المالية – وتم فيه التطرق إلى علاقة مبادئ الحوكمة بمصداقية التقارير المالية ثم اِنعكاسات مبادئ الحوكمة على مصداقية التقارير المالية بالإضافة إلى تنوع الجهات المستفيدة من مصداقية التقارير المالية.

المبحث الأول: معلومات القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تقوم الجهات المنظمة مثل هيئات الأسواق المالية بإلزام شركات المساهمة العامة بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وتعتبر هذه الأخيرة ذات تأثير مباشر وغير مباشر على القوائم المالية، والتي من ضمن بنودها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

1. حوكمة الشركات والقوائم المالية

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الاهتمام بها من خلال القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة الذي يوضح العوامل المؤثرة على الشركة من الناحية المالية والاستثمارية والتمويلية.

1.1. عرض معلومات القوائم المالية

إن عرض المعلومات المالية للشركة يعتبر أمراً هاماً من أجل تفعيل سوق رأس المال وهي تعتبر مفيدة أيضا لأصحاب المصالح بخلاف المستثمرين وبصفة عامة تستخدم الشركات العامة مجموعتين من الإفصاحات هما إفصاحات إلزامية وإفصاحات اختيارية وذلك من أجل إعلام الأطراف المهتمة بالقضايا العامة المرتبطة بأداء الشركة حيث يتضمن التقارير الإلزامية، القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ومناقشات وتحليلات الإدارة بالإضافة إلى أية نماذج تنظيمية أخرى، وفي كثير من البلدان فإن أحد الملامح الشائعة لبيئة التقرير يتمثل في وجود قوى تنظيمية للقطاع العام التي تؤثر على قرارات الإفصاح عن طريق الشركات وفي بعض البلدان فإن التشريع الخاص الذي يحكم مضمون القوائم المالية والتقارير هو الذي يحدد الإرشادات التفصيلية للتقرير عن الشركة على سبيل المثال قانون الشركات في بريطانيا عام 1979م و1975م وفي بلدان أخرى على سبيل المثال فرنسا وألمانيا واليابان والسويد فإن هناك مزيج من القواعد والتشريعات الحكومية وفرض ضريبة الشركات هي التي تحدد مزيد من محتويات القوائم المالية والتقرير عن الشركات ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية فإن الإطار القانوني للتقرير يعتبر أكثر تعقيداً حيث عادة ما يتم تنظيمه عن طريق هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية ومجلس معايير المحاسبة المالية، هذا وترتبط بعض الشركات أيضاً بالإعلام الاختياري لبعض المعلومات على سبيل المثال عن طريق تنبؤات الإدارة وعرض المحللين وتوصيات المؤتمرات ونشرات الصحافة وموقع الانترنت والأنماط الأخرى لأعلام

الشركات وتعتبر من مصادر المعلومات المالية الأخرى عن الشركات أيضاً الوسطاء على سبيل المثال المحللون الماليون وخبراء الصناعة والصحافة المالية.[1]

2.1. البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

تتمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساس التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم كما يجب أن يتم الإفصاح في أسواق المال عن البنود التالية:[2]

❖ **معلومات عامة:**

- اسم الشركة والشكل القانوني.
- خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة.
- عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعتها المستقبلية.
- وصف الممتلكات الرئيسية والتي تشمل (الموقع، الوظائف، الحجم).
- وصف للمنتجات/ الخدمات الرئيسية يشمل الجديد منها.
- عرض معلومات عن أنشطة البحوث والتطوير(يشمل وصف مختصر لأهم أعمال التطوير الجديدة أو التحسينات الجديدة).
- عرض معلومات عن العمالة مثل (أعدادهم، أنواعهم، العقود المبرمة بها، المنافع والمزايا التي يحصلون عليها).
- عرض معلومات عن مدى الاعتماد على حقوق الامتياز ورخص الحكومية والمنح الحكومية والتي تمثل أهمية أساسية في أعمال الشركة.
- عرض بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الماضي وكذلك النفقات البيئية.
- عرض معلومات عن مدى الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للمنشأة مثل (النفقات البيئة والنفقات الاجتماعية).

[1] ــ حسين عبد الجليل آل عزاوي، مرجع سابق، ص:54.

[2] ــ المرجع نفسه، ص ص:55-62.

- مدى الاعتماد على عملاء رئيسين.
- معلومات عن اتجاه الصناعة الرئيس وموقف الشركة داخل الصناعة.
- معلومات عن المحتوى الأساس لكل عقد مهم.
- معلومات عن أي اندماج حديث أو مخطط.
- معلومات عن أي عمليات خصخصة مخططة.

❖ **معلومات عن الإدارة:**

- معلومات عن أعضاء مجلس إدارة الشركة (الأسماء، الوظائف، الخبرات، المرتبات والحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح).
- معلومات عن المديرين الأساسين (الأسماء، الوظائف، الخبرات، المسئوليات، المرتبات والحوافز ومدى ارتباطها برقم الأرباح).
- معلومات عن المتعاملين الرئيسين مع أعضاء مجلس الإدارة (مديري مكاتبهم، السكرتارية، الأمن).

❖ **معلومات عن هيكل التمويل للشركة:**

- معلومات عامة عن التمويل رأس المال.
- الاحتياطات.
- الأرباح المحتجزة.
- معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة.
- معلومات عن القروض والمديونية (حجم القروض من البنوك، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، المديونيات الأخرى).

❖ **معلومات مالية:**

- ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية.
  - ✓ تطور حجم الأصول في آخر خمس سنوات.
  - ✓ تطور حقوق الملكية في آخر خمس سنوات.
  - ✓ تطور الالتزامات في آخر خمس سنوات.
  - ✓ تطور الإيرادات في آخر خمس سنوات.

- ✓ تطور المصروفات في آخر خمس سنوات.
- ✓ تطور صافي الربح في آخر خمس سنوات.
- ✓ تطور صافي التدفقات النقدية من التشغيل في آخر خمس سنوات.
- ✓ تطور صافي التدفقات النقدية من الاستثمار في آخر خمس السنوات.
- ✓ تطور صافي التدفقات النقدية من التمويل في آخر خمس سنوات.
- ✓ تطور أي مؤشرات أساسية أخرى في آخر خمس سنوات.

▪ **معلومات عن الميزانية**

- **معلومات عن الأصول:**

- ✓ الآلات والمعدات والتجهيزات (الأصول الثابتة).
- ✓ الممتلكات العقارية.
- ✓ الأصول غير الملموسة.
- ✓ الأصول المالية.
- ✓ الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.
- ✓ الأصول البيولوجية (أن وجدت).
- ✓ أصول ضريبية مؤجلة.
- ✓ المخزون.
- ✓ الحسابات المدينة.
- ✓ أصول ضريبية متداولة.
- ✓ النقدية وما في حكمها.
- ✓ أصول غير متداولة متحفظ بها بغرض البيع (أن وجدت).
- ✓ أصول تشمل مجموعة معدة للبيع (أن وجدت).

- **معلومات عن الخصوم وحقوق الملكية:**

- ✓ حسابات دائنة.
- ✓ مخصصات.
- ✓ التزامات المالية.

- ✓ التزامات ضريبية جارية.
- ✓ التزامات ضريبية مؤجلة.
- ✓ احتياطيات.
- ✓ الأرباح المتحجرة.
- ✓ حصة الأقلية.
- ✓ حقوق المساهمين.
- ✓ الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محتفظ بها بغرض البيع.

- **يجب عرض الأمور التالية بوضوح:**
  - ✓ اسم القائمة.
  - ✓ تاريخ التقرير أو الفترة.
  - ✓ اسم المنشأة.
  - ✓ عملة التقرير.
  - ✓ مستوى الدقة.
  - ✓ التبويب إلى (متداولة وغير متداولة) إذا كان ذلك مناسباً.
- **معلومات عن قائمة الدخل:**
  - ✓ الإيرادات.
  - ✓ تكاليف التمويل.
  - ✓ حصة المنشأة في ربح أو خسارة للمنشآت الشقيقة والمشروعات المشتركة.
  - ✓ مصروف الضرائب.
  - ✓ العمليات غير المستمرة.
  - ✓ الأرباح أو الخسائر بحصة الأقلية.
  - ✓ الأرباح أو الخسائر بحصة الأقلية.
  - ✓ الأرباح أو الخسائر بحقوق المساهمين.
  - ✓ معلومات أخرى يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في الإيضاحات مثل تحليل للمصروفات ويبنى على طبيعة أو وظيفة المصروف، وفي حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته

فإنه يتم الإفصاح عن (عبء الإهلاك للأصول الملموسة وغير الملموسة، مصاريف منافع العاملين، التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها، البنود غير العادية).

- **معلومات عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

✓ عرض حقوق الملكية في السنة الحالية والسنة المقارنة.

✓ عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن الدخل.

✓ عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن معاملات مع الملاك.

✓ عرض التغيرات في حقوق الملكية عن معاملات مع غير الملاك.

✓ عرض التغيرات في هيكل حقوق الملكية.

- **معلومات عن قائمة التدفقات النقدية:**

✓ عرض معلومات عن التدفقات من التشغيل حسب البنود الرئيسة.

✓ عرض معلومات عن التدفقات النقدية من الاستثمار حسب البنود الرئيسة.

✓ عرض معلومات عن التدفقات النقدية من التمويل حسب البنود الرئيسة.

✓ عرض معلومات عن المعاملات غير النقدية الخاصة بأنشطة الاستثمار والتمويل.

✓ عرض معلومات عن رصيد النقدية أول وآخر المدة.

- **معلومات عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة:**

✓ الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتي تشتمل على (أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، كل سياسة محاسبية استخدمت حتى لو لم يتم تناولها في معايير المحاسبة، الحكم أو الرأي الشخصي الذي تم استخدامه في تطبيق السياسات المحاسبية والتي أدات إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة في القوائم المالية.

✓ التقديرات في حالة عدم التأكد مثل (القروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد والمعبرة عن المخاطر الهامة والتي يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية في القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم في العام التالي).

✓ الإفصاحات الأخرى ومنها (مقر المنشأة، الشكل القانوني للمنشأة، جنسية المنشأة، عنوان المركز الرئيس للمراسلات، طبيعة التشغيل أو الأنشطة الرئيسة أو كليهما، اسم المالك الأصل

والمالك الأخير، شروط اتفاقات الديون، معلومات عن الإيجارات، التمويل خارج الميزانية، تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة، الأصول والالتزامات المحتملة، تفصيل خطة الحوافز).

- ✓ إفصاحات إضافية اختيارية ومنها (استعراض لحالة الشركة المالية ونتائجها التشغيلية، تقييم لتأثيرات الهامة للاتجاهات والأحداث الحالية وأوجه عدم التأكد على سيولة الشركة ومواردها الرأسمالية والنتائج التشغيلية، الموارد الرأسمالية المتاحة للشركة وسيولتها، الأحداث الاستثنائية أو غير العادية ذات التأثير المادي على الشركة، استعراض لأداء القطاعات التشغيلية للمنشأة وهي ذات تأثير هام على المنشأة أو مواردها).

- **معلومات دورية:**
  - ✓ تقديم قوائم مالية ربع سنوية بانتظام.
  - ✓ المعلومات الواردة في القوائم المالية والدورية ثم مراجعها.
  - ✓ تقديم قوائم مالية ملخصة.
- **تقديم المعلومات اللازمة عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية:**
  - ✓ تحديد الفترة اللاحقة.
  - ✓ معلومات عن الأحداث اللاحقة المعدلة.
  - ✓ الإفصاح عن معلومات الأحداث اللاحقة غير المعدلة.
- توزيعات الأرباح المسجلة وقائمة بالتوزيعات المستقبلية أو سياسة التوزيعات:
- معلومات عن أي اندماج أو خصخصة وشيكة.
- معلومات عن الاستثمار في المنشأة.
- نقطة التعادل للربحية لكل مكون رئيسي وحسب تبويب العملاء والمناطق الجغرافية.
- عرض أرقام المقارنة (بيانات الشركة عن العام الماضي).

❖ **معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:**

- تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة (شركة قابضة، شركات تابعة، شركات شقيقة، شركة الإدارة، مشروعات مشتركة، أفراد العائلة المقربين، الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على المنشأة).
- الإفصاح عن معلومات الأطراف دوي العلاقة.

- ✓ شراء وبيع السلع.
- ✓ شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى.
- ✓ الحصول على الخدمات.
- ✓ ترتيبات الوكالة.
- ✓ عقود الإيجارات.
- ✓ تمويل البحوث والتطوير.
- ✓ عقود الترخيص.
- ✓ التمويل، ويشمل ذلك القروض وتحويلات حقوق الملكية.
- ✓ الضمانات والكفالات.
- ✓ عقود الإدارة.

- الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
  - ✓ طريق السعر المماثل غير المقيد.
  - ✓ طريقة سعر إعادة البيع.
  - ✓ طريقة التكلفة زائد الهامش.
- الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسية:
  - ✓ الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين.
  - ✓ منافع العاملين بعد التقاعد.
  - ✓ المنافع طويلة الأجل الأخرى.
  - ✓ منافع التقاعد.
  - ✓ المنافع والمزايا التي بحقوق الملكية.
- الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:
  - ✓ طبيعة المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة.
  - ✓ طبيعة الصفقات التي تمت.

- ✓ المعاملات والأرصدة المتداولة شاملا (مبلغ المعاملة والرصيد القائم، شروط المعاملة وظروفها، الضمانات المعطاة أو المستلمة، مخصصات الديوان المشكوك في تحصيلها والديون التي أعدمت ومصروف الديون المعدومة).
- ✓ يجب أن تكون الأمور السابقة والمذكورة أعلاه موضحة بشكل منفصل ومستقل لكل من (الشركة القابضة، المنشآت ذات السيطرة المشتركة الداخلة في المشروع، أفراد الإدارة الأساسيين للمنشأة وأقاربهم، الأطراف ذوي العلاقة الآخرين).

❖ **التطورات الحديثة المتوقعة:**

- معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ آخر تاريخ القوائم المالية.
- أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة.
- عرض العوامل الرئيسة التي سوف تؤثر على نتائج العام القادم مع تأكيد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمنشأة.
- التنبؤ بالربح.

❖ **إيضاحات أخرى:**

- مزيد من المعلومات والتفاصيل الإضافية في الحالات التي لا تقدم فيها القوائم المالية المعلومات بطريقة ملائمة لموقف المنشأة المالي وأدائها.
- معلومات عن كل الدعاوى والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمل أن يكون لها تأثير هام على الموقف المالي للمنشأة.
- عرض شكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس مال الشركة، أو إعادة التنظيم.

2. علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية

تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها مما يساعدها على تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد الشركات على تدعيم رأسماله وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهو ما سوف يؤدي إلى نمو الشركات وتوسعها وازدياد حجمها، كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات

حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.[1]

3. العلاقة بين التقرير المالي وحوكمة الشركات

تجسدت العلاقة فيما بين التقرير المالي وحوكمة الشركات في تحليل أو تأصيل جذور كلا منهما حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم وقراراتهم ويعد الإفصاح أيضاً واحداً من الأهداف الرئيسة لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريد الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة.[2]

4. العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح عن التقارير المالية:[3]

1.4. عوامل بيئية

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية نجد الفرق جلياً بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة وقد أشار قانون الشركات الانجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق،ص:67.
[2]- حسين عبد الجليل آل عزاوي، مرجع سابق،ص:63.
[3]- نفس المرجع، ص ص:64-65.

المحاسبية المقبولة، وقد ترجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

2.4 عوامل تتعلق بالمعلومات المالية

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

3.4. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالوحدة الاقتصادية، منها عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين بوجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة، وهناك عامل آخر هو عدد المساهمين حيث تبين وجود علاقة أيضاً بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وأيضاً هناك عامل ثالث هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها، وهناك عامل أخير هو المراجع الخارجي حيث يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد يفرضها عليه القانون، كما أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة

والتي تتطلب المزيد من الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

المبحث الثاني:علاقة وإنعكاسات مبادئ حوكمة الشركات بمصداقية التقارير المالية

إن إحدى أهم دوافع الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق، والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

1. علاقة مبادئ الحوكمة بمصداقية التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق مصداقية التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وبما أن الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن تحقيقه يتفق مع معايير مصداقية المعلومات المالية المحاسبية، كذلك الأثر المباشر من تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصراف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضاً وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدلات التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

إن أهم دوافع تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين.[1]

2. إنعكاسات مبادئ الحوكمة على مصداقية التقارير المالية.

[1]- ماجد إسماعيل أبوحمام،مرجع سابق،ص:60.

تعد مصداقية المعلومات المحاسبية الجيدة وجودتها على تشجيع الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ومصداقيتها أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في جذب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح للمعلومات المحاسبية وقلتها وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافية تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوي شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية مصداقية التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومصداقيتها يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة. وذلك حتى تكتسب التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة ومصداقية ومنفعة لجميع مستخدميها. هذا وكما يلعب السوق المالي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فأن الإفصاح والشفافية يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكساً الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من اجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فأن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع مصداقية القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.[1]

3. تنوع الجهات المستفيدة من مصداقية التقارير المالية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدت عوامل أهمها:[2]

[1]- المرجع نفسه، ص:61.
[2]- المرجع السابق، ص:62.

- ❖ طبيعة المستخدم.
- ❖ الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.
- ❖ نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها.
- ❖ التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار، واستناداً لما سبق فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية المتمثلة في:

- ❖ وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- ❖ أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- ❖ أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في التطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يوضح العلاقة المتداخلة بين مبادئ الحوكمة ومصداقية التقارير المالية وانعكاساتها على قرار المستثمرين.

الشكل رقم 2(5):علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين.

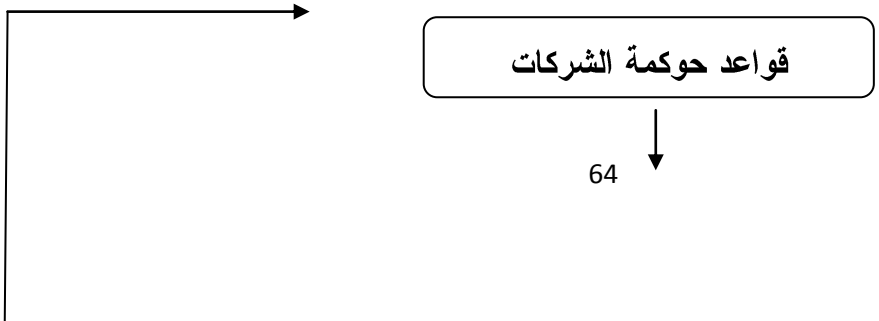

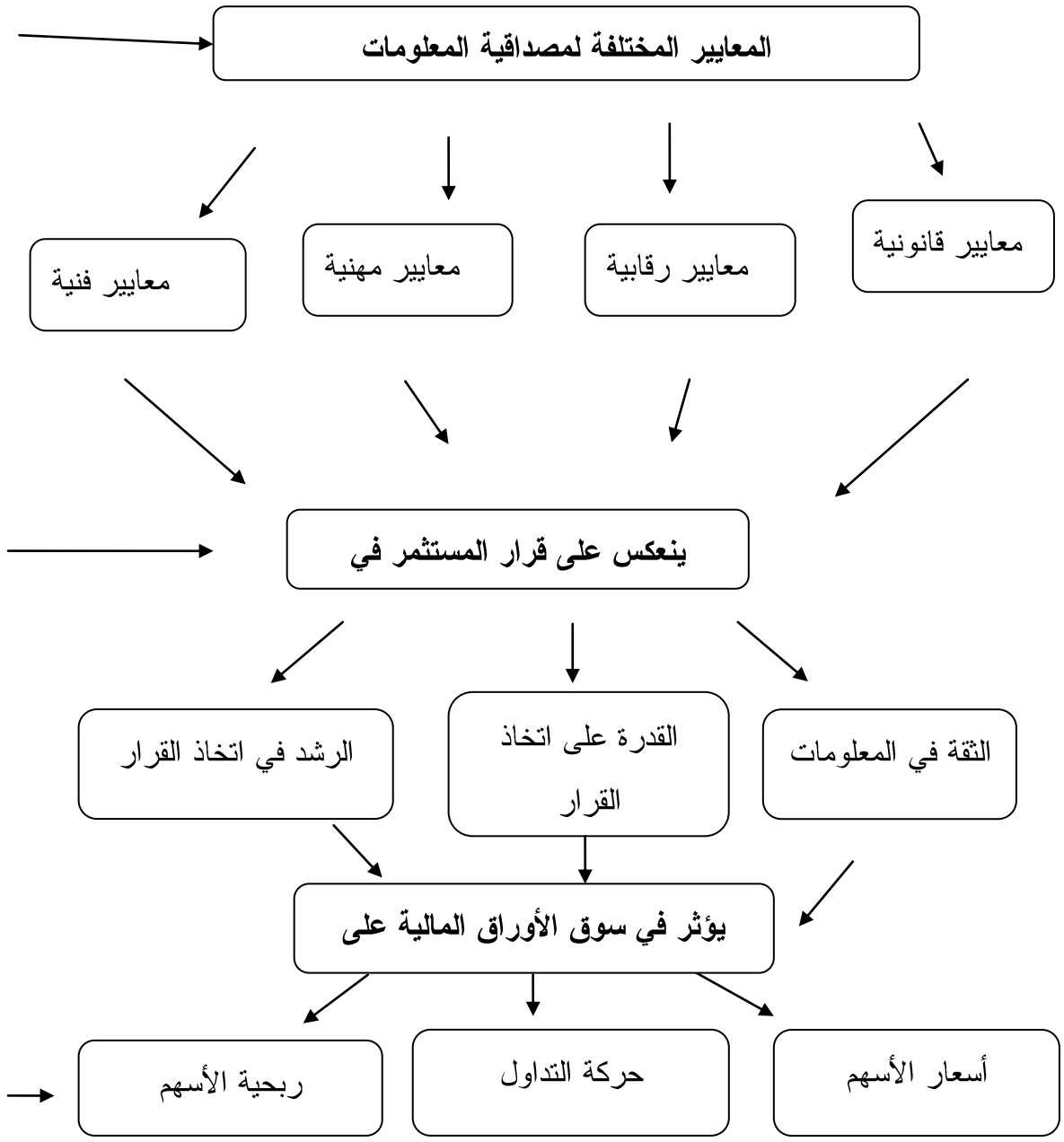

المصدر: أبو حمام، مرجع سابق،2009.

التعليق:

بتطبيق مبادئ الحوكمة تلزم العديد من الشركات تسجيل عملياتها ضمن قواعد الحوكمة، ولا تتحقق مصداقية هاته المعلومات إلا من خلال توفير معايير مصداقية التقارير المالية المختلفة كما هي في الشكل 2(5) حيث تنعكس هذه المعايير على قرار المستثمر في الثقة في المعلومات المحاسبية والقدرة على اتخاذ القرار بالإضافة إلى الرشد في اتخاذ القرار وجميعها تؤثر في سوق الأوراق المالية على أسعار الأسهم بالزيادة أو النقصان، وحركة التداول وبالإضافة إلى ربحية الأسهم.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل الوقوف على مدى علاقة مبادئ حوكمة الشركات بمصداقية التقارير المالية، وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه المبادئ من خلال مساهمتها في تحقيق الشفافية والإفصاح لمصداقية وجودة المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا من خلال:

- توفير الإفصاح العادل والكافي لجميع المستخدمين القوائم والتقارير المالية.
- العمل على زيادة تحسين جودة المراجعة من خلال كشف الأعمال غير الشرعية.
- العمل على دعم الاستقلالية وحياد مراجعي الحسابات.
- العمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تم في هذا الفصل محاولة ربط المعلومات النظرية بالجانب التطبيقي حيث حدد مكان التربص وهو المدرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. كونها مؤسسة تتميز باهتمام كبير وذات طابع إنتاجي وتم في هذا الفصل إيضاح دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية لهذه المؤسسة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بعنوان _الإطار المكاني والزماني للدراسة _ وتم فيه التطرق إلى تقييم عام للمؤسسة ثم نشاطها الأساسي، والهيكل التنظيمي لها، والمهام الموكلة لمؤسسة سونلغاز، وفي الأخير فترة الدراسة.

المبحث الثاني: بعنوان _ منهجية الدراسة _ وتم فيه التطرق إلى المنهج المتبع للدراسة (البيانات)، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وتحليل اتجاهات الآراء، وطرق إعدادها وصدقها وثباتها.

المبحث الثالث: بعنوان _ المعالجات الإحصائية_ وتم فيه التطرق إلى اختبار التوزيع الطبيعي واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الإطار المكاني والزماني للدراسة

1.تقييم عام لمؤسسة سونلغاز:

سونلغاز: هي المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز La Société Nationale de l'Electricité et du Gaz أنشئت في 1969/07/28 كمؤسسة عمومية مكلفة بإنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي عبر قنوات بالجزائر. منذ نشأتها عرفت المؤسسة عدة تطورات بهيكلها التنظيمي تحسينا لطريقة التسيير لتكون في مستوى التطور والتقدم الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي.

إذ في سنة 1991 غيرت سونلغاز طبيعتها القانونية بتحولها إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPTC)، لتصبح مؤسسة ذات أسهم (SPA) برأس مال: 15 مليار دج سنة 2002 وفي سنة 2005 حسب القرار رقم DG 2005، تم هيكلة مؤسسة سونلغاز كمجمع يحتوي على العديد من الفروع حسب طبيعة النشاط الذي يقوم به كل فرع مثل :

SPE: سونلغاز لإنتاج الكهرباء

GRTE: فرع تسيير شبكة نقل الكهرباء

GRTG: فرع تسيير شبكة نقل الغاز

SD: سونلغاز لتوزيع الغاز والكهرباء

- سونلغاز للتوزيع: إحدى فروع المجمع تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية للزبائن، فزيادة فعاليتها ترسيخا لحضورها أنشأت سونلغاز أربع مديريات عامة للتوزيع على مستوى الوطن تتمثل في :

SDA: توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، الجزائر العاصمة

SDE : توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، لمناطق الشرق

SDO : توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، لمناطق الغرب

SDC : توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، للوسط

كل فرع من هاته الفروع يحتوي على مجموعة من المديريات الجهوية التي تمثله على كل ولاية. حيث نجد المديرية الجهوية للتوزيع بسكرة تابعة لمديرية التوزيع للوسط، إضافة إلى المديريات الجهوية الإثني عشر: تمنراست، إليزي، غرداية، ورقلة 1، ورقلة2، وادي سوف، الأغواط، الجلفة، البويرة ، المدية، تيزي وزو، البليدة. كل هاته المديريات تنتهج السياسة التجارية للمجمع سونلغاز (رفع رقم الأعمال) وخدمة المصلحة العمومية (النوعية والاستمرارية في تقديم الخدمات).

2.نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط المؤسسة الرئيسي في توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي عبر قنوات بالولاية.

إن تحقيق هدف المؤسسة يتطلب تفاعل مجموعة من العناصر المادية، المالية، البشرية، حيث يساهم كل عنصر في منصب معين في تحقيق الهدف، إلا أن العنصر البشري يحتل الأولوية في عملية التأثير المباشر على تحقيق الهدف، من خلال أدائه للأعمال الموكلة إليه، لذا فهو يعتبر أهم الموارد وأكثرهم تميزاً لامتلاكه القدرات والإمكانيات الخاصة. ومن هذا المنطلق تحاول المؤسسة الحفاظ عليه وتطويره من خلال عملية التدريب.

وتمتلك المؤسسة شبكة الإنترانت لنشر المعارف داخلها وتبادلها بين عمال المؤسسة والفروع الأخرى لها، كما تمتلك نظام لحفظ المعلومات، خاصة في الجانب التجاري الذي يتأقلم مع نشاطها العام، مع وجود أرشيف خاص لكل عامل، وهناك مراقبة مستمرة لهذه المعارف والمعلومات. ليواكب التطورات الحديثة في الحصول على المعارف جديدة التي تلعب دوراً كبيراً في تحسين أداء الأفراد

العاملين، ودفعهم إلى الإبداع مما يؤدي بالضرورة إلى تحسين أداء المؤسسة وبالتالي تقديم خدمات ذات جودة عالية لزبائنها.

3. الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة:

تقوم مؤسسة سونلغاز بالعديد من المهام التي تتجلى أكثر في مهام ونشاطات أقسامها ومصالحها. مما يتوجب علينا عرض كل أقسام المؤسسة ومختلف مصالحها من خلال الهيكل التنظيمي للمديرية.

1.3. المدير الجهوي:

يمثل قمة الهرم بالمؤسسة، مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية، وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف ذات النوعية الجيدة، الاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب ومن مهامه:

- يمثل مدير المنطقة على مستوى الولاية.
- يتعهد بإنجاز ما جاء في الوثيقة المسماة بعقد التسيير بناء على الموازنة التقديرية، وله بعض الصلاحيات المتعلقة بالعمليات المالية منها:
  - الإمضاء على الوثائق المحاسبية.
  - إصدار القرارات المتعلقة بتسيير الموارد البشري مثل: علاوات، ترقية...الخ.
  - يقوم بالتقسيم السنوي للميزانية الختامية للمدير.
  - يشرف على الموازنات التقديرية.
  - يمثل المؤسسة لدى السلطات المحلية.

2.3. الأمانة العامة:

3.3. **المكلف بالاتصال:** يقوم بالعديد من المهام نذكر منها مايلي:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة.
- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية .
- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية.
- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

4.3. **المكلف بالقضايا القانونية:** من مهامه:

- يعد الممثل القانوني للشركة في المحكمة، المجلس القضائي...الخ.
- يتابع تنفيذ القرارات القانونية.
- يتكفل بكل القضايا القانونية: كرفع دعوى حول التعدي على ممتلكات سونلغاز أو الشكاوي ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.
- يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية).
- تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة.

5.3. **المكلف بالأمن والوقاية :** يقوم بالمهام التالية:

- إعداد مخطط للزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية.
- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية CHS.
- السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والأمن.
- إعداد الإحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

6.3. **المكلف بالأمن الداخلي** : يقوم بـــ:

- المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس، الجدران...الخ).

- تقرير دوري إلى المسئولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها.
- إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر.
- إعداد مخطط الأمن الداخلي (سري جداً) بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

❖ **أقسام مديرية سونلغاز الجهوية للتوزيع:**

أ ـــــ قسم استغلال الشبكات الكهربائية والغازية Exploitation Electricité et GAZ:

يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية، الصيانة، تطوير الشبكتين السابقتين،القيام بالأشغال تحت التوتر TST (الكهرباء).

ب ـــــ قسم الدراسات والأشغال (الكهرباء والغاز): Etude d'Exécution et Travaux Electricité et GAZ: أغلب مهامه بالميدان، له 3 مصالح:

- **مصلحة الدراسات والأشغال:** تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة (الموقع، المخططات...الخ).
- **مصلحة السوق والبرمجة** : إنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر، البناء، إستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخص السوق والبرمجة.
- **مصلحة تسيير الاستثمار:**

– تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع، متابعة تنفيذها.

– إستقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع.

– إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع (الفيزيائية والمالية).

– فتح وإغلاق رخص البرامج.

ت ـــــ قسم العلاقات التجارية: Division Relation Commerciales:

له خمس وكالات تجارية:Biskra 1 ,Biskra 2، طولقة، سيدي عقبة، أولاد جلال، به مصلحتين:

- **مصلحة التقني التجاري** : وهي مصلحة مسئولة على متابعة طلبات الزبون MT/MP (ذوي التوتر المتوسط ذو الضغط المتوسط) . ومختلف الوثائق الخاصة بإيصالات جديدة لزبون جديد أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.
- **مصلحة الزبائن**: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم (فوترة، تحصيل الديون ...الخ).

ث ـــــ قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية: Gestion des Systèmes Informatiques يقوم بـــ:

- تسيير وصيانة العتاد المعلوماتي على مستوى المديرية والمصالح التقنية لها.
- تطوير تطبيقات المعلوماتية، طبع الفواتير الكهربائية.
- تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

ج ـــــ قسم المالية والمحاسبة: يقوم بعدة مهام أهمها:

- تحضير الميزانية.
- إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية.
- ضمان مراقبة ومحاسبة كل العمليات المالية.
- تسيير الحسابات البنكية والبريدية للمديرية ...الخ.

ح ـــــ قسم الموارد البشرية : Ressources Humaines يهتم بـــ:

- توزيع الإطارات بالمؤسسة.
- تسيير الموارد البشرية (دخول موظفين جدد، الحضور، الغياب، التكوين، التربصات (داخلية أو خارجية)، العطل، الأجر...الخ).

خ ـــ قسم القضايا العامة : Affaire Générales

- تسيير الوسائل المادية.
- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
- تسيير بريد المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.
- تموين مختلف المصالح.
- الاهتمام بالمشتريات.
- تنظيم حضيرة السيارات (تأمين، المتابعة، الوقود).

الشكل رقم 3 (6): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة.

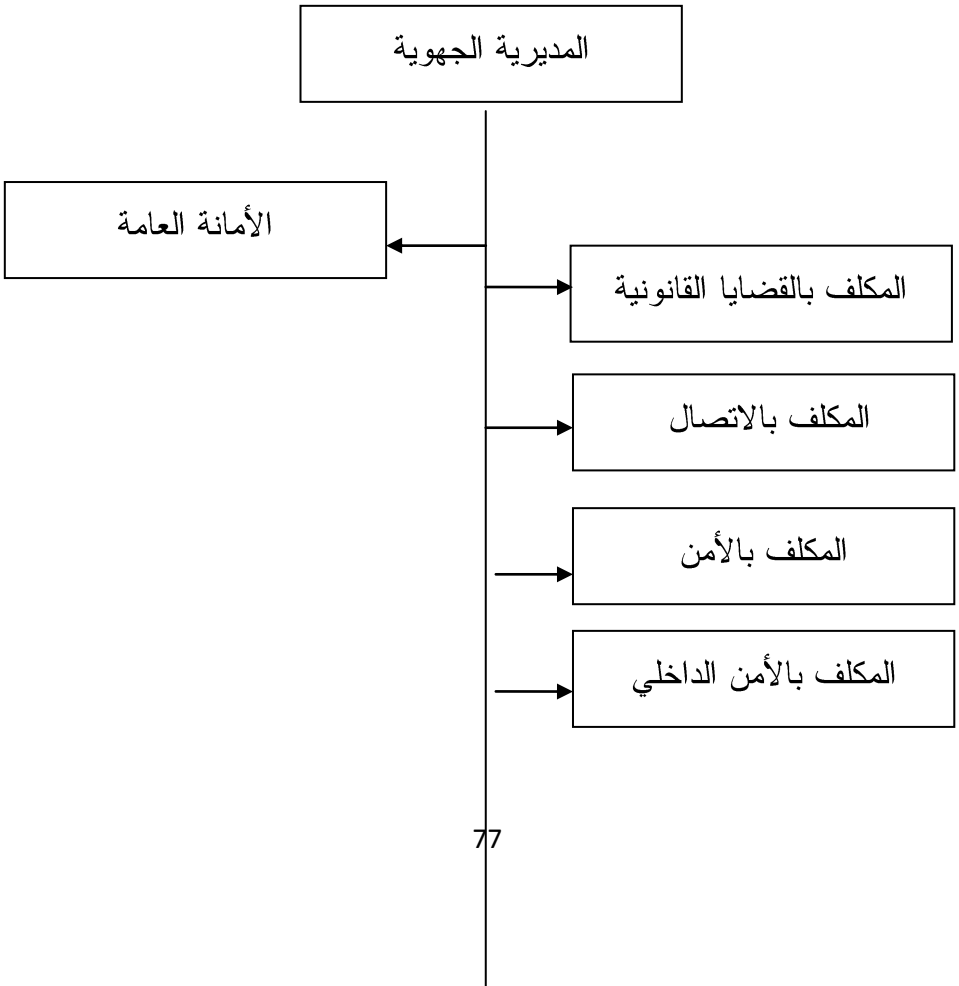

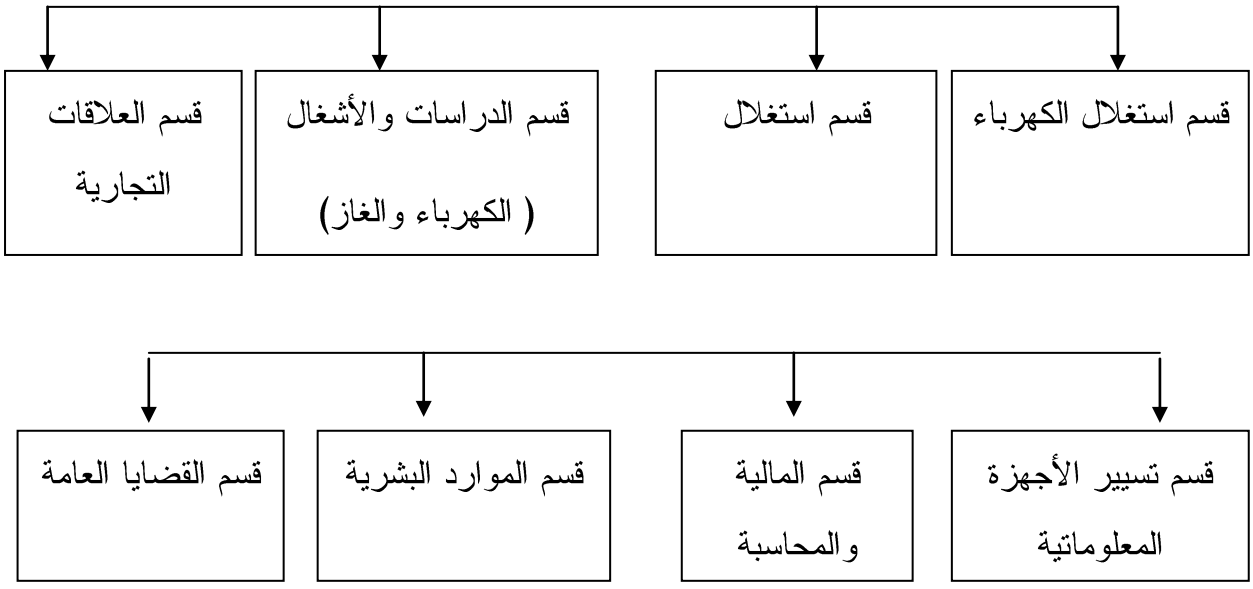

المصدر: من إعداد الطالب بمساعدة قسم الموارد البشرية.

4. المهام الموكلة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة:

تستفيد المديرية بغلاف مالي كل سنة محدد مسبقا من طرف مديرية الوسط لاستعماله في الخدمات التي تقوم بها وكل النشاطات التي تمارسها، ومن مهامها ما يلي:

- ✓ تطبيق السياسات التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة (الكهرباء، والغاز) بأسعار معقولة وبأمان ونوعية جيدة، كما تسعى المؤسسة لتخفيض كلفة منتجاتها والاستمرارية في الخدمات.

- ✓ تسيير الموارد البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف المديرية من أجل تلبية احتياجات الزبائن.
- ✓ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والمقاطعات.
- ✓ توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشآت الكهربائية والغازية.
- ✓ استمرارية الخدمات والمشاركة في تنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع و ورشات وبالتالي خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة.

5. الإطار الزماني للدراسة:

تمثلت المدة الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من 20 إلى 30 أفريل 2014 في المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة (بيانات الدراسة)، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وتحليل اتجاهات الآراء، وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها.

وتم فيه استخدام الاختبارات الإحصائيات التالية:

- ❖ النسب المئوية والتكرارات
- ❖ تحليل آراء المبحوثين لفقرات الاستبانة
- ❖ صدق الأداه
- ❖ اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

1. بيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج الإحصائي الاستدلالي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية في المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) ـــ وسط ـــــ بسكرة. وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

أ ـــــ البيانات الأولية:

تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب ـــــ البيانات الثانوية:

الدراسة التطبيقية

وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

2.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من إداريين ومسيرين وموظفين بالمؤسسة محل الدراسة الذين تجاوبوا مع الباحث. وتم تحديد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 45 فرد، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 33 وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 3 استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 30 استبانة.

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

1 ـــ الجنس:

الجدول رقم 3 (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	25	83,3
أنثى	5	16,7
المجموع	30	100

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

من خلال الجدول رقم 3 (2) يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة تمثل في نسبة 83,3% ذكور، وما نسبته 16,7% إناث، أي سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل المؤسسة.

2 ـــ العمر:

الجدول رقم 3 (3): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	2	6,7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	14	46,7
من 40 إلى أقل من 50 سنة	10	33,3
50 سنة فأكثر	4	13,3
المجموع	30	100

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق: من خلال الجدول رقم 3 (3) يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة تمثل في ما نسبته 6,7% عمرهم أقل من 30 سنة، وما نسبته 46,7% عمرهم من 30 إلى أقل من 40 سنة، وما نسبته 33,3% عمرهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، وما نسبته 13,3% عمرهم من 50 سنة فأكثر، أي أن فئة 30 إلى أقل من 40 سنة هي أكثر نسبة توظيف بالمؤسسة.

3 ـــ المؤهل العلمي:

الجدول رقم 3 (4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
تقني سامي (TS)	16	53,3
ليسانس	8	26,7
مهندس	6	20
ماجستير	0	0
المجموع	30	100

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

من خلال الجدول رقم 3 (4) يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة تمثل في ما نسبته 53,3% مؤهلهم العلمي تقني سامي (TS)، وأن ما نسبته 26,7% مؤهلهم العلمي ليسانس، وأن ما نسبته 20% مؤهلهم العمي مهندس، وأن ما نسبته 0% مؤهلهم العلمي ماجستير، أي أن فئة التقني سامي هم أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

4 ـ مجال الوظيفة الحالية:

الجدول رقم 3(5) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

مجال الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
موظف	28	93,3
مراجع	0	0,0
مسير	2	6,7
مدير	0	0,0
المجموع	30	100,0

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

من خلال الجدول رقم 3(5) يتضح لنا توزيع النسب حسب مجال الوظيفة الحالية لأفراد العينة تتمثل في مانسبته 93,3% وظيفتهم الحالية بالمؤسسة موظفين، وما نسبته 0% وظيفتهم الحالية بالمؤسسة مراجعين، وأن ما نسبته 6,7% وظيفتهم الحالية بالمؤسسة مسيرين، وأن مانسبته 0% وظيفتهم الحالية بالمؤسسة مديرين، أي أن فئة الموظفين هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

5 ــ سنوات الخبرة:

الجدول رقم 3 (6): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	13,3
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	12	40,0
أكثر من 10 سنوات	14	46,7
المجموع	30	100,0

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق: من خلال الجدول رقم 3(6) يتضح لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة لأفراد العينة تتمثل في ما نسبته 13,3% لفئة أقل من 5 سنوات خبرة، وما نسبته 40,0% لفئة من 5 سنوات إلى 10 سنوات خبرة، وما نسبته 46,7% لفئة أكثر من 10 سنوات خبرة، أي أن فئة أكثر من 10 سنوات خبرة هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

3. أداة الدراسة وتحليل اتجاهات الآراء:

1.3. أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ❖ إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ❖ عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاء متها لجمع البيانات.
- ❖ تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب مايراه المشرف.
- ❖ عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف مايلزم.
- ❖ إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

❖ توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات.
- **القسم الثاني:** يتناول دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية "دراسة تطبيقية في مديرية سونلغاز الجهوية للتوزيع الكهرباء والغاز ــ وسط ــ بسكرة"، وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:
  - المحور الأول: يناقش مبادئ حوكمة الشركات، ويتكون من 6 أجزاء وكل جزء يتضمن فقرات حيث يشمل المحور بأكمله على 47 فقرة.
  - المحور الثاني: يناقش التقارير المالية، ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت درجة الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات أي الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي (likert,scqle)، بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة الموافقة، والدرجة 1 تعني أقل درجة من الموافقة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 3 (7): مقياس الإجابة على الفقرات(مقياس ليكارت الخماسي)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

من إعداد الطالب بناء على آراء المحكمين.

2.3. تحليل اتجاهات الآراء

❖ تحليل الآراء لفقرات المحور الأول: مبادئ حوكمة الشركات

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الأول: وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات

الجدول رقم 3 (8): تحليل آراء فقرات الجزء الأول: وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	لدى المؤسسة هيكل تنظيمي يتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات.	0,805	3,80	موافق	1
2	في المؤسسة فصل بين الملكية والإدارة.	1,042	3,53	موافق	3
الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
3	لدى عمال المؤسسة الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين والمبادئ الخاصة بالحوكمة.	1,053	3,17	موافق	6
4	تعتمدون على أسس ومعايير لتفعيل إطار حوكمة الشركات.	1,028	3,33	موافق	4
5	لدى العاملين بالمؤسسة الوعي الكافي بدور نظام الحوكمة في تطوير أداء المؤسسة الاقتصادية.	1,213	3,10	موافق	7
6	تقوم الهيئات الرقابية في	1,143	3,27	موافق	5

	المؤسسة بواجبها المهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة.				
7	يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالدور الإشرافي والرقابي.	1,937	3,53	موافق	2
المجموع	**7**	**0,748**	**3,39**	**موافق**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (8) أن جزء " وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,39) وبانحراف معياري (0,748) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (1) التي بنص "لدى المؤسسة هيكل تنظيمي يتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,80) وبانحراف معياري (0,805)، ويمكن تفسير ذلك بأن للمؤسسة هيكل تنظيمي يتماشى مع مبدأ وجود أساس محكم وفعال. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات" في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,80-3,10) والانحرافات ما بين(1,937-0,805)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

الجدول رقم 3 (9): تحليل آراء فقرات الجزء الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.	1,106	3,47	موافق	4
2	تسمحون لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية.	1,236	3,30	موافق	6
3	يحصل أصحاب المصالح على التعويض المناسب عند انتهاك حقوقهم.	1,299	3,37	موافق	5
4	تساهم مبادئ الحوكمة في تسهيل التعامل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.	1,029	3,33	موافق	7
5	لأعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين الحق في الالتقاء بمديري الشركات المساهمة للتشاور في أي شأن من شؤون المؤسسة.	1,112	3,07	محايد	8

6	تأثر الأخطاء التي يرتكبها المديرين على أصحاب المصالح.	0,844	3,67	موافق	2
7	يقع على مجلس الإدارة مسؤولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة.	0,761	3,80	موافق	1
8	يعد مجلس الإدارة تقرير سنوياً يعرض على المساهمين.	0,999	3,63	موافق	3
المجموع	**8**	**0,611**	**3,45**	**موافق**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (9) أن جزء "دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات " بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,45) وبانحراف معياري (0,611) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (7) التي بنص " يقع على مجلس الإدارة مسؤولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,80) وبانحراف معياري (0,761)، ويمكن تفسير ذلك بأن مجلس إدارة المؤسسة يضع في إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجهها المؤسسة مع مبدأ دور أصحاب المصالح. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ دور أصحاب المصالح لمبادئ حوكمة الشركات" في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين

(3,07-3,80) والانحرافات ما بين (0,761-1,299)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

تحليل أراء المبحوثين لفقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات

الجدول رقم 3 (10) تحليل آراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	1,042	3,47	موافق	6
2	وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات.	1,040	3,77	موافق	3
3	يوفر الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.	1,102	3,40	موافق	7
4	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	1,088	3,30	محايد	8

5	للإفصاح علاقة باتخاذ القرارات المالية الفعالة.	0,805	3,80	موافق	2
6	تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار.	0,944	4,07	موافق	1
7	الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة يؤدي مباشرة إلى تفادي القرارات الغيرصائبة.	1,003	3,60	موافق	5
الرقم	**الفقرة**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**اتجاهات الآراء**	**الترتيب**
8	يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تحسين القرارات المالية الصادرة عن إدارة المؤسسة.	0,964	3,63	موافق	4
المجموع	**8**	**0,587**	**3,62**	**موافق**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (10) أن جزء " توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,62) وبانحراف معياري (0,587) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (6) التي بنص " تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4,07) وبانحراف معياري (0,944)، ويمكن تفسير ذلك بأن تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة مع مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات " في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (4,07-3,30) والانحرافات ما بين (1,102-0,805)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الرابع: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين

الجدول رقم 3 (11) تحليل آراء فقرات الجزء الرابع: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل	1,299	2,97	موافق	3

	ملكية الأسهم بين المساهمين.				
2	يتحصل المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.	1,081	3,07	محايد	1
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.	1,106	2,50	محايد	8
4	يشارك المساهمون في اتخاذ القرار بزيادة رأس المال للمؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.	1,015	2,93	محايد	4
5	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	1,022	2,70	محايد	6
6	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.	1,064	2,80	محايد	5
7	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها المؤسسة.	1,163	2,60	محايد	7

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
8	تقدم إدارة المؤسسة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة.	1,050	3,00	محايد	2
المجموع	**8**	**0,788**	**2,82**	**محايد**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (11) أن جزء "توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين لمبادئ حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (2,82) وبانحراف معياري (0,788) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (محايد)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (محايد)، وأن الفقرة رقم (2) التي بنص " يتحصل المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,07) وبانحراف معياري (1,081)، ويمكن تفسير ذلك بأن المساهمين لا يتحصلون على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين لمبادئ حوكمة الشركات " في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2,50-3,07) والانحرافات ما بين (1,015-1,299)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة محايد.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الخامس: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين

الجدول رقم 3 (12): تحليل آراء فقرات الجزء الخامس: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	1,163	3,40	محايد	1
2	يتم معاملة جميع مساهمي كل فئة بالتساوي.	1,137	3,13	محايد	4
3	للمساهمين الحق المتساوي في التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	1,167	2,87	محايد	7
4	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	1,053	2,83	محايد	8
5	يحق للمساهمين الحصول على	1,174	3,00	محايد	6

	معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.				
6	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.	1,031	3,20	محايد	2
الرقم	**الفقرة**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**اتجاهات الآراء**	**الترتيب**
7	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	0,925	3,20	محايد	3
8	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة للكل.	1,008	3,13	محايد	5
المجموع	**8**	**0,833**	**3,09**	**محايد**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (12) أن جزء " توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين لمبادئ حوكمة الشركات " بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,09) وبانحراف معياري (0,833) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (محايد)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (محايد)، وأن الفقرة رقم (1) التي بنص " تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,40) وبانحراف معياري (1,163)، ويمكن تفسير ذلك بأن المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة ليس لها اعتبار بالمؤسسة. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين لمبادئ حوكمة الشركات " في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,40-2,83) والانحرافات ما بين (1,174-0,925)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة محايد.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء السادس: توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات

الجدول رقم 3 (13): تحليل آراء فقرات الجزء السادس: توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات	1,031	3,20	محايد	8

	المساهمين وبطريقة عادلة.				
2	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	0,964	3,37	موافق	7
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0,900	3,50	موافق	4
4	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.	0,971	3,57	محايد	2
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	0,861	3,50	موافق	5
6	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	1,003	3,40	محايد	6
الرقم	**الفقرة**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**اتجاهات الآراء**	**الترتيب**

7	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	0,858	3,57	محايد	3
8	يقوم مجلس الإدارة باختيار وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.	0,809	3,63	محايد	1
المجموع	**8**	**0,725**	**3,46**	**محايد**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (13) أن جزء " توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,46) وبانحراف معياري (0,725) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (محايد)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (محايد)، وأن الفقرة رقم (8) التي بنص " يقوم مجلس الإدارة باختيار وإحلال كبار المديرين عند الضرورة " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,63) وبانحراف معياري (0,809)، ويمكن تفسير ذلك بأن مجلس الإدارة للمؤسسة لا يقوم باختيار وإحلال كبار المديرين عند الضرورة. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات " في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,63-3,20) والانحرافات ما بين (1,031-0,809)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة محايد.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات المحور الثاني: التقارير المالية

الجدول رقم 3 (14): تحليل آراء فقرات المحور الثاني: التقارير المالية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	تعد المعلومات التي تحتويها التقارير المالية أحد المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.	0,868	4,07	موافق	1
2	تحقق المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية فائدة اكبر لحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة عندما يتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم.	0,847	3,80	موافق	4
3	تنسجم عملية إعداد التقارير المالية المرحلية مع خاصية	0,959	3,67	موافق	5

	ملائمة المعلومات المحاسبية، ولاسيما خاصية التوقيت الملائم.				
4	تعد التقارير المالية مفيدة لأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة، ولاسيما حملة الأسهم.	1,008	3,87	موافق	2
الرقم	**الفقرة**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**اتجاهات الآراء**	**الترتيب**
5	تعزز عملية مراجعة التقارير المالية من قبل مدقق حسابات مستقل من درجة الثقة لدى أصحاب المصلحة في الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة فيها.	0,774	3,57	موافق	8
6	تؤثر مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في استجابة حملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين للاستثمار في أسهم الشركات المساهمة المعدة لتلك التقارير.	0,819	3,87	موافق	3

7	يتجسد تأثير التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة في تعزيز كفاءة السوق المالية المدرجة فيها.	0,669	3,63	محايد	7
8	تتطلب عملية إعداد ومراجعة التقارير المالية إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ذات الصلة.	0,711	3,67	موافق	6
المجموع	**8**	**0,562**	**3,76**	**محايد**	

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 3 (14) أن المحور "التقارير المالية" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,76) وبانحراف معياري (0,562) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المحور تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا المحور أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (1) التي بنص " تعد المعلومات التي تحتويها التقارير المالية أحد المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4,07) وبانحراف معياري (0,868)، ويمكن تفسير ذلك بأن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تعد

بأنها أحد المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية في المؤسسة. ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لأهمية مصداقية التقارير المالية في المؤسسة تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,57-4,07) والانحرافات ما بين (0,669-1,008)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

4.صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقة الأداه:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وهم اساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، متخصصين في الإحصاء والمحاسبة، وقد استجاب الطالب لأراء الأساتذة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

❖ **ثبات فقرات الاستبانة:**

تم إجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة **معامل ألفا كرونباخ**

الجدول رقم 3 (15): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	الفقرات	عدد	معامل ألفا

والأجزاء		الفقرات	كرونباخ
المحور الأول	**مبادئ حوكمة الشركات**	**47**	**0,928**
الجزء الأول	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات	7	0,845
الجزء الثاني	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	8	0,712
الجزء الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات	8	0,727
الجزء الرابع	توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين	8	0,863
الجزء الخامس	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	8	0,901
الجزء السادس	توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات	8	0,910
المحور الثاني	**التقارير المالية**	**8**	**0,825**
المجموع	**جميع الفقرات**	**55**	**0,933**

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم 3 (15) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مرتفعة حيث حصلت على نسبة مقدارها (0,933) وهذا ما يعني بأن قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ونسبة مقبولة لأغراض التحليل، كما يظهر بوجود علاقة ارتباطيه موجبة بين فقرات كل محور من محاور البحث.

المبحث الثالث: المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار كولموجروف ــ سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (One-Sample Kolmogorov –Smirnov)
- ارتباط بيرسون لمعرفة ارتباط المحور الأول – مبادئ حوكمة الشركات مع المحور الثاني- التقارير المالية

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف – سمرنوف (1- Sample K-S)

الجدول رقم 3 (16): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov –Smirnov)

المحاور والأجزاء	العنوان	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الأول	**مبادئ حوكمة الشركات**	**47**	**0,388**	**0,998**
الجزء الأول	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات	7	0,973	0,300
الجزء	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	8	0,834	0,490

الثاني				
الجزء الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات	8	0,888	0,409
الجزء الرابع	توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين	8	0,558	0,914
الجزء الخامس	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	8	1,392	0,041
الجزء السادس	توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات	8	0,645	0,799
المحاور والأجزاء	**العنوان**	**عدد الفقرات**	**قيمة Z**	**مستوى الدلالة**
المحور الثاني	**التقارير المالية**	**8**	**0,622**	**0,834**

من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

من خلال عرض اختبار كولموجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وهذا ما جاء به الجدول رقم 3 (16) من نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل جزء اكبر من

0,05 (sig > 0,05) ماعدا في الجزء الخامس الذي مستوى الدلالة به أقل من 0,05 و هذا ما يدل على أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً عادي.

2. اختبار فرضيات الدراسة

في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

لاتوجد علاقة ارتباطية بين وجود أساس محكم وفعال ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة.

الجدول رقم 3 (17): معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط بسكرة

وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات	**معامل الارتباط**	0,205
	مستوى الدلالة	0,273
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين وجود أساس محكم وفعال ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(17) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,273 وهي أكبر من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,205 مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين وجود أساس محكم وفعال ومصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطيه بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الجدول رقم 3 (18): معامل الارتباط بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط بسكرة
دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية	معامل الارتباط	0,652
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(18) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,652 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الفرضية الثالثة:

لاتوجد علاقة ارتباطيه بين مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة.

الجدول رقم 3 (19): معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات	معامل الارتباط	0,339
	مستوى الدلالة	0,067
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(19) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,067 وهي أكبر من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,339 مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة.

الجدول رقم 3 (20): معامل الارتباط بين توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط_ بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية(سونلغاز) وسط_ بسكرة
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين لمبادئ حوكمة الشركات	معامل الارتباط	0,200
	مستوى الدلالة	0,289
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(20) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,289 وهي أكبر من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,200 مما يدل على عدم وجود علاقة

ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات معاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة.

الجدول رقم 3 (21): معامل الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط_ بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط_ بسكرة
توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين لمبادئ حوكمة الشركات	معامل الارتباط	0,301
	مستوى الدلالة	0,106
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة . وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(21) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,106 وهي أكبر من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,301 مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة.

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ارتباطيه بين مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _بسكرة.

الجدول رقم 3 (22): معامل الارتباط بين مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في مصداقية التقارير المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة.

الجزء	الإحصاءات	دورها في مصداقية التقارير المالية لمديرة توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) وسط _ بسكرة.

مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة	معامل الارتباط	0,388
	مستوى الدلالة	0,034
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS16.0.

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط_ بسكرة. وهذا عند مستوى دلالة 0,05، والنتائج مبينة في الجدول رقم 3(22) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,034 وهي أقل من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,388 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين مسئوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ومصداقية التقارير المالية في مديرة توزيع لكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

يهدف هذا الفصل إلى تقديم أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال إجراءات عملية التحليل الإحصائي للمعلومات التي تم تجميعها من وصف عينة الدراسة ومن الإجابات عن اسئلة الدراسة ومن واقع المراجع العلمية. كما تم فيه وضع الاقتراحات الملائمة لهاته النتائج.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط _بسكرة. تم التوصل إلى النتائج التالية:

- مديرية توزيعية الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة. تفتقر لتطبيق مبدأ وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات ودوره في مصداقية التقارير المالية.
- على الرغم من تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لمبادئ حوكمة الشركات ودوره في مصداقية التقارير المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة. إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل أعم.
- عدم توفر مقومات الإفصاح والشفافية داخل مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة. يؤثر على أصحاب رؤوس الأموال في صحة اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.
- عدم تطبيق مبدأ توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة. يؤثر بشكل كبير على صحة قرارات المساهمين والمستثمرين داخل المؤسسة.
- عدم تطبيق مبدأ توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة. يؤثر على كسب ثقة المساهمين مما ينعكس على قراراتهم الاستثمارية.

- لمجلس الإدارة دور كبير في اختيار المدراء التنفيذيين داخل مديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة. وهذا نتيجة لتطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة ودوره في ممارسة الرقابة على الإدارة.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة البحثية التي أجراها الطالب، يعتقد أنه يمكن أن يقدم مجموعة من الاقتراحات لمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز) _ وسط _ بسكرة، من أجل تجسيد مبادئ حوكمة الشركات واستغلالها في إعطاء أكثر مصداقية للتقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

- بذل المزيد من الجهود لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والعمل على إيجاد أسس ومبادئ عادلة.
- العمل على منح أوسع الصلاحيات والأدوار لأصحاب المصالح في ممارسة دورهم الرقابي والإشرافي على الإدارة لزيادة دعم وتشجيع المستثمرين.
- العمل على تطبيق مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وهذا لزيادة أمن وأمان أموال المستثمرين والمساهمين.
- العمل على تعظيم الاستثمار وتنميته من خلال توفير مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.
- العمل على تطبيق مبدأ توفر مقومات معاملة عدلة ومتساوية بين جميع المساهمين، وهذا لكسب ثقتهم وزيادة تحفيزهم على الاستثمار.
- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين، وزيادة المسألة والمتابعة لهم والسعي لرفع قدراتهم على متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمار.

ما نعيشه من زحم معرفي واتصال سريع وتقنيات متطورة، وما شهده العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسسية مست كبريات أسواق المال والمؤسسات في العالم، وما يعكسه ذلك على البيئة التي نعيشها سواءاً بالسلب أو وبالإيجاب جعلنا نواجه العديد من التحديات في جميع مناحي الحياة.

وعلى إثر ذالك تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات التي سارعت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات المحلية إلى إصدار مبادئ ومواثيق تعزز من تطبيق معايير الحوكمة الجيدة بالشركات لتلافي حدوث أزمات وانهيارات أخرى تضّر بكثير من الأطراف وذلك ما قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 2004 وهي مبادئ عالمية وملائمة لأنماط ونماذج الحوكمة في العالم.

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جدّ متناسقة وملائمة للعلاج والوقاية من الأزمات المالية الأخيرة، حيث أن من بين مسببات تلك الأزمات النقص في الشفافية والإفصاح للشركات وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وإهمال المسئولين ضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين.

ففي تناول الطالب لموضوع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية – دراسة ميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز الجهوية (سونلغاز)_ وسط_ بسكرة–. حول معالجة إشكالية البحث التي تدور حول " ماهو دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية؟"، من خلال فصلين نظريين وفصل تطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

ومن خلال الدراسة التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية، وبعد اختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التي عرضت في الفصل التطبيقي إلا أن هناك نتائج نظرية خلصت في الدراسة النظرية ويمكن سرد أهمها كما يلي:

نتائج الدراسة:

1 _ تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية.

2_ هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المالي وحوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم المبادئ لحوكمة الشركات، واحد أهم الآليات لتطبيق حوكمة الشركات، وفي الوقت نفسه فإن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تفعيل الإفصاح المالي وبالتالي تحقيق الشفافية.

3 _ على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.

4 _محدودية دور مجالس الإدارات في اختيار المدراء التنفيذيين، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضعف قدرتهم في المساءلة والمتابعة للمدراء التنفيذيين.

5_ تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مصداقية التقارير المالية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجن المراجعة والمراجعة الخارجية، ومجلس الإدارة والتي تعمل على:

- العمل على الإفصاح العادل عن كل المعلومات التي تخدم كافة الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة.
- العمل الذي يبدله مراجع الحسابات ومدى التزامه بقواعد وأخلاقيات مهنته.

6 _ دور المراجعة الداخلية في التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر بالمؤسسة.

صعوبات البحث:

رغم الجهد الذي بذله الطالب من أجل إنجاز هذه الدراسة وجعلها إضافة للمعرفة العلمية، إلا أن التواضع يقتضي الإشارة إلى انه لم يتمكن من الإحاطة المتقنة بجوانب الموضوع البحثي، وذلك لعدة أسباب منها تعدد وتشعب المجالات المتعلقة بالموضوع وكذا صعوبة التحكم في الأدوات المنهجية للبحث العلمي لحداثة الطالب بهذه التناولات، كما أن الطالب قد اعترضته أثناء دراسته مجموعة من الصعوبات أهمها:

- نقص المراجع.
- غياب شركات المساهمة في الولاية لتطبيق الدراسة.

- صعوبة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة البحثية التي أجراها الطالب، يعتقد أنه يمكن أن يقدم مجموعة من الاقتراحات، من أجل تجسيد مبادئ حوكمة الشركات واستغلالها في إعطاء أكثر مصداقية للتقارير المالية، وذلك على النحو التالي:

1- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

2-العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.

3-ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساوي على كافة المساهمين.

4-العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

5-العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

6_ ضرورة قيام الدولة الجزائرية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.

7_ ضرورة قيام الشركات على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

8 _ ضرورة قيام الشركات على رفع مستوى الحوكمة لتعكس الأسهم قيمتها الحقيقية لحفز المستثمرين على الاستثمار.

9_ ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة، بحيث تلبي احتياجات الحوكمة.

10_ العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

11_ العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة.

آفاق البحث

يقترح الطالب بإجراء المزيد من الدراسات حول:

1 _ مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في أسواق الأوراق المالية.

2 _ مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في إرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر.

3 _ دور مبادئ الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الخضيري محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
2. القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان،2000.
3. بن الشيخ الحسين عبد الحميد، تحليل المنظمات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
4. بن حيدر درويش عدنان، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007.
5. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، التجارب، تطبيقات الحوكمة) مصر، الدار الجامعية،2005.
6. عبد الباقية محمد صلاح الدين، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2005.
7. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، دراسة مقارنة ، الدار الجامعية، مصر، 2006.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أبو حمام ماجد إسماعيل، آثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في التمويل والمحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2009.
2. آل عزاوي عبد الجليل ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة إخبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية الدنمارك،2010.
3. بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف،2008.
4. حمادي نبيل، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ،2007.

5. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.
6. علام بهاء الدين سمير، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وأدائها المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، القاهرة، مصر،2008.
7. عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر،2008.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. أبو دياب نبيل،"أفاق تطوير لائحة الحوكمة في فلسطين"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، سبتمبر،2007، فلسطين.
2. الشحادة عبد الرزاق، والبرغوثي سمير إبراهيم، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل العولمة المالية العالمية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة سطيف، 12-20اكتوبر، 2009.
3. دهيمي جابر وبروش زين الدين، مداخلة بعنوان، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، في الملتقى الوطني حول،"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06_07 ماي 2012.

المجلات:

1. أبو العطاء نرمين، حوكمة _الشركات ... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاص، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،2003.
2. جمعان نجاة، حوكمة الشركات(متطلباتها، مبادئها، ونطاق تطبيقها)، كونسبت للاستثمارات الاستثمارية، فيفري،2009.
3. عزي وآخرون، الحكم الراشد وخوصصة المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية،العدد27، 2006.
4. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها(مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر)، مجلة للبنك الاستثمار القومي، دار الشروق ، القاهرة،2007.

5. مركز المشروعات الدولية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات CIPE، القاهرة، مصر،2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. CIPE،OECD Principles of Corporate Governance،paris،2004, p:17.

المواقع الإلكترونية:

2. http://www.cipe,arabia,org/files/html/art0811.ntm. .2014/01/03:تاريخ الإطلاع
3. http://www.jps.dir.com/Forum/_posts.asp?TID.4665.2014/04/05:تاريخ الإطلاع

الملحق الأول: قائمة استبيان

جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

السنة الثانية ماستر مالية

وعلوم التسيير وحاكمية المؤسسات

إستبانة البحث

الأخ الكريم، الأخت الكريمة،،،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،

تحية طلابية عطرة وبعد،،،

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستبانة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها إستكمالاً للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ـــــــ تخصص مالية وحاكمية المؤسسات بعنوان :" **دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية** ".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ـــــــ بسكرة. ونظراً لأهمية رأيكم في هذا المجال. نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذه الإستبانة إهتمامكم. فمشاركتكم ضروري ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

ونحيطكم على أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام

الطالب: رياض بوخالفة

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة:

1 ـــــ الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

2 ـــــ العمر: أقل من 30 سنة ☐

من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐

من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

3 ـــــ المؤهل العلمي: تقني سامي (TS) ☐ ليسانس ☐

مهندس ماجستير ☐ ☐

4 ـــــ مجال الوظيفة الحالية: موظف ☐ ☐ مراجع

مسير ☐ ☐ مدير

5 ـــــ سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐

من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني: محاور الاستبانة

المحور الأول: مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	مبادئ حوكمة الشركات وعبارات القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً	وجود أساس محكم وفعال لمبادئ حوكمة الشركات					
1	لدى المؤسسة هيكل تنظيمي يتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات.					
2	في المؤسسة فصل بين الملكية والإدارة.					
3	لدى عمال المؤسسة الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين والمبادئ الخاصة بالحوكمة.					
4	تعتمدون على أسس ومعايير لتفعيل إطار حوكمة الشركات.					
5	لدى العاملين بالمؤسسة الوعي الكافي بدور نظام الحوكمة في تطوير أداء المؤسسة الاقتصادية.					
6	تقوم الهيئات الرقابية في المؤسسة بواجبها المهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة.					
7	يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالدور الإشرافي والرقابي.					
ثانياً	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات					
1	هناك آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المؤسسة.					
2	تسمحون لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية.					
3	يحصل أصحاب المصالح على التعويض					

	المناسب عند انتهاك حقوقهم.					
4	تساهم مبادئ الحوكمة في تسهيل التعامل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.					
5	لأعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين الحق في الالتقاء بمديري الشركات المساهمة للتشاور في أي شأن من شؤون المؤسسة.					
6	تأثر الأخطاء التي يرتكبها المديرين على أصحاب المصالح.					
7	يقع على مجلس الإدارة مسؤولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة.					
8	يعد مجلس الإدارة تقرير سنوياً يعرض على المساهمين.					
ثالثا	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لمبادئ حوكمة الشركات					
1	يتم الإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
2	وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات.					
3	يوفر الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.					
4	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
5	للإفصاح علاقة باتخاذ القرارات المالية الفعالة.					
6	تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح يؤدي بالضرورة إلى تحسين في عملية اتخاذ					

	القرار.					
7	الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة يؤدي مباشرة إلى تفادي القرارات الغير صائبة.					
8	يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تحسين القرارات المالية الصادرة عن إدارة المؤسسة.					
رابعاً	توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين					
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين.					
2	يتحصل المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.					
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.					
4	يشارك المساهمون في اتخاذ القرار بزيادة رأس المال للمؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.					
5	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.					
6	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.					
7	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها المؤسسة.					
8	تقدم إدارة المؤسسة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة.					
خامساً	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين					

1	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.					
2	يتم معاملة جميع مساهمي كل فئة بالتساوي.					
3	للمساهمين الحق المتساوي في التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم.					
4	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.					
5	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.					
6	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.					
7	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.					
8	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة للكل.					
سادساً	توفر مسئوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات					
1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.					
2	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.					
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.					
4	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم					

	هيكل لمجلس الإدارة.					
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.					
6	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.					
7	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.					
8	يقوم مجلس الإدارة باختيار وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.					

المحور الثاني: التقارير المالية

الرقم	التقارير المالية وعبارات القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعد المعلومات التي تحتويها التقارير المالية أحد المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.					
2	تحقق المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية فائدة اكبر لحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة عندما يتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم.					
3	تنسجم عملية إعداد التقارير المالية المرحلية مع خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، ولاسيما خاصية التوقيت الملائم.					

4	تعد التقارير المالية مفيدة لأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة، ولاسيما حملة الأسهم.					
5	تعزز عملية مراجعة التقارير المالية من قبل مدقق حسابات مستقل من درجة الثقة لدى أصحاب المصلحة في الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة فيها.					
6	تؤثر مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في استجابة حملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين للاستثمار في أسهم الشركات المساهمة المعدة لتلك التقارير.					
7	يتجسد تأثير التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة في تعزيز كفاءة السوق المالية المدرجة فيها.					
8	تتطلب عملية إعداد ومراجعة التقارير المالية إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ذات الصلة.					

الملحق الثاني: قائمة المحكمين

اسم المحكم	الدرجة العلمية
أ.د قريشي محمد	أستاذ محاضر الدرجة ب
أ.عبد الرزاق بن الزاوي	أستاذ محاضر الدرجة أ
أ.الحاج عامر	أستاذ محاضر الدرجة ب